WWF for a living planet®

هل يمهد الاتحاد من أجل المتوسط السبيل إلى التنمية المستدامة؟

- وثيقة للتأمل –

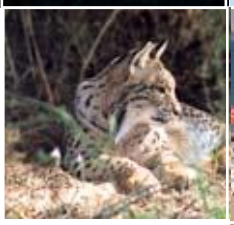

الفهرس

المقدمة	الصفحة 3
نظرة عامة	الصفحة 4
• سياق الاتحاد من أجل المتوسط	الصفحة 4
• ما جديد الاتحاد من أجل المتوسط	الصفحة 5
• النوايا الحسنة: إلى أين وصل الاتحاد بعد مضي سنتين؟	الصفحة 5
• تسليط الضوء على البيئة	الصفحة 7
• المقترحات	الصفحة 9
الباب الأول: الطاقة	الصفحة 12
الباب الثاني: الماء	الصفحة 15
الباب الثالث: الفضاءات البحرية المحمية	الصفحة 17
الباب الرابع: الصيد البحري	الصفحة 19
الباب الخامس: التغيرات المناخية	الصفحة 21
الباب السادس: الغابات وأحراج أخرى	الصفحة 24
الباب السابع: السياحة	الصفحة 27
الباب الثامن: النقل	الصفحة 29
الخلاصات	الصفحة 31
الألفاظ الأوائلية	الصفحة 32

المؤلفون والمنسقون والناشرون:
بالوما أكراسو (WWF-EPO)، كلير دوبون (مليو المحدودة، بروكسيل)، محند محوش (WWF- فرنسا).

بمساهمة كل من:
فريديريك أميان (WWF-EPO)، مار أسونسيون هيكيراس (WWF- إسبانيا)، جون فيليب دينروتيتر (WWF الدولية)، سدات كالم (WWF- تركيا)، أنجيلا كلاوشن (WWF- المتوسط)، إيفي كوراكاري (WWF- اليونان)، باولا لومباردي (WWF الدولية)، كّافين ماك بريد (مليو المحدودة، بروكسيل)، سيركّي موروز (WWF-EPO)، كاتين بيونت (WWF- فرنسا)، سوزانا ساينز-طراباكّا (WWF- المتوسط)، سيرجي توديلا (WWF- المتوسط).

بمساعدة:
فرانشيسكا أنطونيلي (WWF- المتوسط)، ألكسندرا بينيت (WWF-EPO)، إيولي كريستوبولو (WWF- اليونان)، آن دو مارسيلي (WWF- فرنسا)، جون ستيفان دوفيس (WWF- فرنسا)، باناجيوتا ماراكّو (WWF- اليونان)، إنريكي سيكّوفيا (WWF- إسبانيا)، كريستوف شتين (WWF الدولية)، مونتسو شوارتز (WWF الدولية)، ميكّيل أنجيل فلاديراس (WWF- إسبانيا).

تركيب الصفحات: فلورانس دانتين، مكتب السياسة الأوربية التابع ل WWF، بروكسيل.

اعتماد **الصور**: © ميشيل كّونتر/WWF-Canon؛ WWF-إسبانيا/لويس شوارتز؛ خورخي سييرا/WWF -إسبانيا؛ غوستافو ييبارا/-WWF Canon؛ إدوارد باركر/WWF-Canon؛ WWF-اليونان؛

نشر في شهر يونيو 2010 من طرف WWF- الصندوق العالمي للطبيعة (الصندوق العالمي للبراري سابقا)

أي استنساخ كلي أو جزئي يجب أن يشير إلى العنوان والناشر أعلاه على اعتباره مالكا لحقوق المؤلف.
© نص WWF 2010. كل الحقوق محفوظة.

أنجزت هذه النشرة بفضل الدعم المالي المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي لفائدة الصندوق العالمي للطبيعة.
الاتحاد الأوروبي غير مسؤول عن محتوى هذه النشرة.

هذه الوثيقة متوفرة على الموقع التالي: http://www.panda.org/eu

المقدمة

بتاريخ 13 يوليوز 2008 أطلق الزعماء السياسيون الأوربيون والمتوسطيون على أعلى المستويات مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في إطار صيرورة الشراكة الأورومتوسطية واتفاقية برشلونة، بهدف تعزيز التعاون في المنطقة. فالبحر الأبيض المتوسط، هذا الفضاء الشاسع والمحدود في آن واحد، اعتبارا للمساحة التي يحتلها على كوكب الأرض، والفريد بفضل خصائصه الجغرافية والاجتماعية وتاريخه المعقد، الذي يتأرجح بين التفرقة والمنافسة والوحدة السياسية التي كثيرا ما تفرض بالقوة، يستحق قطعا أن يهتم رؤساء الدول بمآله.

إن جزء كبيرا من المشاريع الرائدة التي يقودها الاتحاد من أجل المتوسط تتعلق بالتنمية المستدامة وتدبير الموارد البيئية والطبيعية والطاقة؛ لكن كيف حصل العكس في منطقة طبعت التضاريس والأوساط الطبيعية والمناخ ومازالت تطبع بشكل كبير الحضارات التي توالت عليها، "مركزة ازدهارها على ثلاثية القمح والزيتون وأشجار العنب" كما قال فرناند برودل.

الصندوق العالمي للطبيعة نشيط في منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ ما يقرب من 50 سنة. حيث كانت البداية من إيطاليا سنة 1966، ثم في بلدان أخرى واقعة في الضفة الشمالية للحوض بضع سنوات بعد ذلك، ومؤخرا منذ سنة 1994 في البلدان الواقعة على الضفتين الجنوبية والشرقية. واعتبارا للرهانات البيئية، وكذا للتهديدات التي تشكلها المنطقة وللفرص التي تمنحها فقد قررت مكاتب الصندوق التي تم تأسيسها في بلدان الحوض وفي بروكسيل توحيد مجهوداتها والتجارب التي راكمها حوالي 300 شخص دائم داخل "المبادرة المتوسطية"، واقتراح حلول للحفاظ على الثروات البيولوجية للمنطقة وتحقيق تنمية مستدامة حقيقية لفائدة سكانها، أساسها تدبير طويل الأمد يرتكز على النظام البيئي.

لذلك فإن الصندوق العالمي للطبيعة يرى في الاتحاد من أجل المتوسط فرصة "تخضير" منطقة البحر الأبيض المتوسط، في الوقت الذي سيقرر فيه رؤساء الدول خلال القمة المقبلة لسنة 2010 برنامج العمل خلال السنتين المقبلتين والذي يتعين على كتابة الاتحاد من أجل المتوسط إعماله. فهذه الوثيقة تقدم نظرة شاملة حول عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط. كما أنها تحدد رؤيانا لحوض متوسطي مستدام أكثر وتقترح حلولا في مجالات اختصاص الصندوق. إنها تدعو إلى تبادل الآراء والمناقشة، لكنها تدعو أيضا وخصوصا إلى العمل.

إننا نتمنى لكم قراءة ممتعة.

1 فرناند برودیل،البحر الأبيض المتوسط، المساحة والتاريخ

نظرة عامة

سياق الاتحاد من أجل المتوسط

يعود التعاون الأورومتوسطي في المجال البيئي إلى أول مخطط عمل من أجل المتوسط لسنة 1975 وإلى اتفاقية برشلونة[1]. في سنة 1995، تم تعديل هذه الاتفاقية للتركيز أكثر على التنمية المستدامة والمناطق الساحلية. وفي نفس السنة تم التوقيع على تصريح برشلونة بين المجموعة الأوروبية وجيرانها المتوسطين، كما تم في نفس الوقت خلق الشراكة الأورومتوسطية. حيث كانت هذه الشراكة تضم 15 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي و10 بلدان متوسطية شريكة. وكانت تهدف أصلا إلى خلق منطقة سلام واستقرار وأمن وازدهار مشتركة في حوض البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز على 3 مجالات: تعزيز الحوار السياسي والأمني، تنمية التعاون الاقتصادي والتبادل الحر وعناية أكثر بالحوار الاجتماعي والثقافي.

كان تصريح برشلونة يركز الاهتمام على القضايا الجهوية مثل البيئة وكان يسلط الضوء على عدد من المناطق الرئيسة للتعاون على المستوى الجهوي. ومن بين أهدافه الاقتصادية والمالية كانت "البرامج الجهوية" تحدد مجالات الاهتمام الخاصة بالنسبة للشراكة الأورومتوسطية، بما فيها الطاقة والبيئة ووسائل النقل والفلاحة والسياحة والماء ومختلف أنواع الصيد البحري. وبالرغم من أن الشراكة الأورومتوسطية عرفت تباطؤا في وضع هذه البرامج إلا أنها بمجرد انطلاقها دعمت تعاونا جهويا في عديد من المجالات الأساسية ونجحت في تقدم بعض المشاريع.

ومن بين أكبر الإنجازات التي حققتها الشراكة الأورومتوسطية كان تقديم اتفاقات شراكة ثنائية تم التوقيع عليها في إطار تصريح برشلونة بين الاتحاد الأوروبي وكل الشركاء الأورومتوسطيين[2]. حيث تشكل هذه الاتفاقات التي تم التوقيع عليها لتسهيل خلق منطقة متوسطية للتبادل الحر المقتضيات التعاقدية الرئيسة التي تنظم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة، وتضفي الصبغة الرسمية على أهداف التعاون المالي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي لعملية برشلونة.وقد تم إعداد مخططات العمل الموقع عليها في إطار اتفاقات الشراكة بشكل منفصل كاتفاقات ثنائية بين كل بلد شريك والاتحاد الأوروبي.

ويشتمل كل مخطط عمل على التزامات بدعم إجراءات الإصلاح في عدة مجالات مرتبطة بالاندماج الاقتصادي، مثل التجارة والمعايير التقنية ومساطر تقييم المطابقة والبيئة. وقد تم تعزيز هذه التطورات خلال الذكرى العاشرة لعملية برشلونة عن طريق إطلاق مخطط عمل خماسي للشراكة الأورومتوسطية خلال الفترة ما بين 2006 و2010، الغاية منه تشجيع العلاقات السياسية والاقتصادية والسوسيوثقافية في المنطقة. كما يقتضي مخطط العمل هذا خاصة الالتزام بوضع خريطة طريق لإزالة التلوث في أفق 2020 (مبادرة أفق 2020)، وبتشجيع الاستمرارية البيئية وبالعمل على تطبيق الاستراتيجية المتوسطية من أجل تنمية مستدامة التي تبنتها في شهر نونبر 2005 الأطراف الموقعة على اتفاقية برشلونة. وكما هو الشأن بالنسبة لاتفاقات الشراكات ومخططات العمل التي تم الاطلاع عليها في إطار الشراكة الأورومتوسطية، فقد استفاد برنامج العمل من مساعدة تقنية ومالية أولا بفضل برنامجي MEDA وTACIS، ثم لاحقا بفضل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة3، وفي نفس الوقت من بعض المساهمات الثنائية من طرف الدول الأعضاء، آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة4 وآليات مالية أخرى.

فضلا عن ذلك، يزيد عدد من المبادرات والمشاريع في تعقد مختلف هياكل التعاون هاته.

1. تعتبر اتفاقية برشلونة من أجل حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط التي تم تعديلها سنة 1995 أو اتفاق متعدد الجوانب يرمي إلى تقليص التلوث وحماية البيئة البحرية لحوض البحر الأبيض المتوسط.

2. اتفاقات الشراكة التي وقع عليها الاتحاد الأوروبي مع 12 دولة متوسطية (حاليا): الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان ومالطا والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس وتركيا؛ لم توقع سوريا عليها بعد.

3. ابتداء من سنة 2007، عوضت الآلية الأوروبية للجوار والشراكة MEDA وTACIS كآلية أساسية لتمويل السياسة الأوروبية للجوار، الموجهة لإنعاش تعاون معمق واندماج اقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في الجوار.

4. الآلية الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة. هذه الآلية الرئيسة لبنك الاستثمار الأوروبي لتمويل المشاريع الأورومتوسطية هي الركيزة المالية الأساسية بالنسبة لثلاثة من بين ستة "مشاريع أولوية للاتحاد من أجل المتوسط: إزالة التلوث في البحر الأبيض المتوسط، الطرق السيارة البحرية والبرية والمخطط المدرسي المتوسطي.

حيث تشتمل هذه الأخير من بين ما تشتمل عليه على الحوار 5+5، هيأة سياسية غير رسمية تجمع 5 بلدان مغاربية و5 بلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي[5]. هناك أيضا مشروعين بيئيين كبيرين جاريين، يتعلق الأمر بالشراكة الاستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة/صندوق البيئة العالمي من أجل النظام الإيكولوجي البحري الواسع والبرنامج المستدام للبنك الدولي/ صندوق البيئة العالمي من أجل المتوسط. بإعمال الاتحاد من أجل المتوسط يجازف المسؤولون بشكل حقيقي باستنساخ أو بالالتباس بين مختلف هذه المبادرات، وفي نفس الوقت يتيحون الفرصة للتنسيق بشكل أفضل فيما بينها.

ما جديد الاتحاد من أجل المتوسط؟

قبل إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط شددت المفوضية الأوروبية على منجزات عملية برشلونة في إطار الشراكة الأورومتوسطية وقدمت مقترحات حول أفضل الطرق لإعطاء دفعة جديدة للعملية[6]. وبثنائها على تشجيعها للعلاقات متعددة الجانب والعلاقات الثنائية، وكذا على التقدم الذي حققته في خلق منطقة متوسطية للتبادل الحر فقد أكدت المفوضية على صحة أهداف ومجالات التعاون في إطار الشراكة الأورومتوسطية. غير أنها شددت على ضرورة التوفر على شراكة متعددة الأطراف تضع هدفا جديدا يتعلق بمشاريع جهوية ومتعدد القوميات الغاية منها الزيادة في إمكانية الاندماج الجهوي. وهذا ما شكل سياق إدراج الاتحاد من أجل المتوسط في برنامج العمل السياسي للاتحاد الأوروبي.

إن الاتحاد من أجل المتوسط الذي يعود أصله إلى مبادرة فرنسية صار مشروعا أوروبيا صادق عليه المجلس الأوروبي في شهر مارس 2008. وقد تشكل الاتحاد رسميا في باريس بتاريخ 13 يوليوز 2008 خلال القمة الأولى لرؤساء الدول الأوروبية والمتوسطية رغبة في تعزيز الشراكة الأورومتوسطية بهدف توطيد العمل على نجاح هذه الشراكة وإعطاء دفعة جديدة ومستدامة لعملية برشلونة[7]. كما أن المبادرة زادت في عدد البلدان المنخرطين في العملية[8]. وبمواصلة الأنشطة الحالية (خاصة الأنشطة المحددة في إطار الشراكة الأورومتوسطية) ودعم مجالات التعاون الرئيسة التي تقررت في برشلونة فإن الاتحاد من أجل المتوسط يهدف إلى:

- تحسين العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة عن طريق تنظيم مؤتمرات مرة كل سنتين بين رؤساء الدول والحكومات.
- تعزيز التشارك والعلاقات متعددة الأطراف من خلال رئاسة مشتركة وهياكل مؤسساتية وكتابة مشتركة.
- جعل العلاقات أكثر فعالية وظهورا بالنسبة للمواطنين بفضل مشاريع جهوية وجهوية فرعية جديدة.

أعلن التصريح الختامي في نهاية لقاء مارسيليا لشهر نونبر 2008[9] عن الإطار المؤسساتي الجديد للاتحاد من أجل المتوسط، أخذا بعين الاعتبار هذه الأهداف. ومن تم ستعقد مؤتمرات مرة كل سنتين يلتقي خلالها كل رؤساء الدول. وستحضر لجنة مشتركة دائمة تتكون من ممثلي الرئاسات المشتركة لقاءات كبار المسؤولين وستساعد الشركاء في الرئاسة على تحضير المؤتمرات واللقاءات بين وزراء الشؤون الخارجية. وستتكلف الكتابة العامة بتحضير وتنسيق برنامج العمل البيسنوي. كما تم تأكيد الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (APEM) التي تم تأسيسها سنة 2004 كآلية برلمانية شرعية للاتحاد من أجل المتوسط. وأخيرا رأى تنظيم جديد النور في شهر يناير 2010: الجمعية الجهوية والمحلية الأورومتوسطية. وتم تصور هذه الجمعية الدائمة الكائن مقرها في برشلونة كمنتدى للنقاش والتعاون بين السلطات المحلية في شمال وجنوب الحوض. يتعلق الأمر بمبادرة مشتركة للجنة الجهات التابعة للاتحاد الأوروبي والسلطات المحلية والجهوية لبلدان الحوض المتوسطي والجمعيات الأوروبية والدولية التي تمثل الجمعيات الترابية. وتدعو الجمعية الجهوية والمحلية الأورومتوسطية إلى الدخول في إطار الاتحاد من أجل المتوسط كجهاز استشاري.

شدد لقاء مارسيليا على أهمية مقاربة مشاريعية، تتطلب التعاون في مختلف المجالات، منها الشراكة الاقتصادية والمالية والنقل والماء والسياحة والفلاحة والتحول نحو منطقة متوسطية للتبادل الحر. كما حدد الوزراء "المشاريع ذات الأولوية" التي يتعين إدراجها في صلب مجهودات الشراكة. بعض هذه المشاريع الرمزية كان جديدا كليا مثل المخطط الشمسي المتوسطي وهدفه تطوير 20 جيغاواط من الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والهوائية أساسا) على الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط. كما استأنف الاتحاد من أجل المتوسط مشاريع أخرى انطلاقا من مبادرات متوفرة، مثل مشروع أفق 210[10]. وبالتالي جاء الاتحاد من أجل المتوسط لتعزيز العملية الحالية عن طريق التركيز على قضايا ملموسة وإضفاء منظور جهوي عليها.

5. يتعلق الأمر بالجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال وإسبانيا.
6. رسالة المفوضية الموجهة إلى المجلس والبرلمان الأوروبي "عملية برشلونة"؛ الاتحاد من أجل المتوسط، COM (2008) 319 النهائي.
7. الفقرة 9، التصريح المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط، 13 يوليوز 2008.
8. رفع عدد البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى 27 بلدا وعدد البلدان المتوسطية الشريكة إلى 16 بلدا. تمت إضافة 6 بلدان إلى الشركاء المتوسطين العشر الأصليين: ألبانيا وليبيا والبوسنة والهرزيك وكرواتيا وموناكو وموريتانيا والجبل الأسود.
9. لقاء مارسيليا على مستوى وزراء الشؤون الخارجية الأورومتوسطين.
10 المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي الثالث حول البيئة بالقاهرة سنة 2006.

النوايا الحسنة: إلى أين وصل الاتحاد بعد مضي سنتين؟

سنتان بعد انطلاق الاتحاد من أجل المتوسط يبقى من المهم تقييم آثاره على عملية برشلونة. فسنة 2010 تتميز بنهاية الجزء الأول لإعمال الاتحاد من أجل المتوسط وفي نفس الوقت أجل إنجاز أحد الأهداف الرئيسة التي حددها تصريح برشلونة سنة 1995، أي خلق منطقة متوسطية للتبادل الحر.

يمثل نظام اتخاذ القرارات الحالي للاتحاد من أجل المتوسط تحديا كبيرا لتقييم قدرته على الإفضاء إلى أعلى مستوى من الالتزام وإلى مشاركة متوازنة بالنسبة للبلدان الشريكة. وفي ظل هذه "المأسسة" الجديدة أُعْطِيت الأدوار المركزية للكتابة وللرئاسة المشتركة بغرض التشجيع على مشاركة متساوية للشركاء الأوروبيين والمتوسطيين. حيث تطلب الأمر بشكل خاص سنة كاملة للاتفاق على تعيين الكاتب العام والكتاب العامون المساعدون الستة اللذين تم تعيينهم كلهم. كما تسببت توقفات جديدة في عملية السلام بالشرق الأوسط مرة أخرى في تعقيد اتخاذ القرارات. فلم يكن مثلا من الممكن الوصول إلى اتفاق نهائي حول الإستراتيجية المائية أو في المجال السياحي في المتوسط في حين كان من المفروض تبنيه خلال مؤتمري برشلونة ومدريد خلال ربيع 2010. كما أن الاجتماع الوزاري حول التنمية القروية والأمن الغذائي الذي كان من المرتقب تنظيمه في شهر يونيو 2010، تم تأجيله إلى تاريخ لاحق في سنة 2010.

إن نتائج معاهدة لشبونة حول عمل الاتحاد من أجل المتوسط لم توضح بعد. حيث يؤكد التصريح النهائي للمؤتمر الوزاري المنعقد بمارسيليا على أنه "فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي يجب أن تكون الرئاسة المشتركة منسجمة مع التمثيلية الخارجية للاتحاد الأوروبي وفقا لبنود المعاهدة الجاري بها العمل"، مضيفا بأن هذا يضم الدور الذي تلعبه رئاسة الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية في التمثيلية الخارجية للاتحاد الأوروبي. ويبقى بلاغ المفوضية المؤرخ في 20 مايو 2008 واضحا أكثر حيث يؤكد على أن "الرئاسة من جانب الاتحاد الأوروبي ستناظر رئيس المجلس الأوروبي ورئيس المفوضية (على مستوى رؤساء الدول والحكومات) والممثل السامي/نائب رئيس اللجنة على مستوى وزراء الشؤون الخارجية. في إطار معاهدة لشبونة فمدة الرئاسة سنتان ونصف. أما بالنسبة للرئيس المشارك خارج الاتحاد الأوروبي فسيتم تعيينه بالتوافق لمدة سنتين[11].

غير أن هذه الاختلافات في المدة والوضع (الانتخاب مقارنة مع تعيين بالتوافق) يمكن عند الاقتضاء أن تعيق اتخاذ القرارات. فضلا عن ذلك يتعين تحديد أدوار الرئاستين المشتركتين وكذا علاقاتهما مع رئاسات الاتحاد الأوروبي ومصلحة العمل الخارجي الأوروبي (SEAE). وعلى النمط ذاته يتعين توضيح أدوار كتابة الاتحاد من أجل المتوسط والمفوضية الأوروبية وتكامليتها. وكما أشرنا إليه أعلاه فإن الاتحاد من أجل المتوسط يدمج عددا من الأنشطة والمشاريع الكائنة، والتي تتكلف المفوضية الأوروبية بتدبير غالبيتها (مثل مبادرة أفق 2020).

زيادة على ذلك ستلعب المفوضية أيضا دورا مركزيا في العلاقات الثنائية مع البلدان المتوسطية الشريكة من خلال مفاوضات الانضمام وسبق الانضمام، وسياسة الجوار الأوروبية والآليات المالية المتعلقة بها، وآلية المساعدة على سبق الانضمام والآلية الأوروبية للجوار والشراكة، التي تسيرها ومازالت تسيرها مصالح المفوضية. والهدف الأساسي لسياسة الجوار الأوروبية التي أعطيت انطلاقتها سنة 2003 هو منع بروز خطوط تفريق جديدة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه. وبالرغم من أن هذه الأخيرة تعتبر إطارا عاما يضم عدة بلدان فالعلاقات مع هذه البلدان تحدد أساسا بشكل ثنائي، لأن المفوضية تشجع مقاربة مميزة حسب كل بلد وحسب وضعيته السياسية ومستوى طموحه اتجاه الاتحاد الأوروبي وبرنامجه الزمني وإنجازاته من ناحية الإصلاحات ومستوى تنميته السوسيواقتصادية[12].

في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة تبين الإعانات الثنائية بالنسبة لسنوات 2011-2013 وعلى سبيل الدلالة زيادة متوسطة قدرها 12,8 % مقارنة مع مثيلتها بالنسبة لسنوات 2007-2010 لفائدة البلدان المتوسطية الشريكة (من المفيد معاينة أنه بالنسبة للبلدان المجاورة في الشرق ارتفعت الإعانات بنسبة 57,9 %)[13]. وفي الوقت الراهن يتم التمويل في المنطقة من طرف الاتحاد الأوروبي عبر مختلف الآليات المالية. حيث تعتمد البلدان المتوسطية للاتحاد الأوروبي على التمويلات الخاصة للاتحاد مثل FEDER، INTERREG وLIFE. بينما تستفيد البلدان المجاورة أساسا من إعانات ثنائية جهوية وموضوعية، في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة[14]، انسجاما مع البرامج الموضوعاتية في إطار آلية التنمية والتعاون (IDC). أما دول البلقان وكذا تركيا فهي تخضع لبند سبق الانضمام وبهذه الصفة يتم تمويلها بفضل آلية المساعدة على سبق الانضمام (IAP). لقد تم تحديد الأولويات

11. التصريح النهائي للمؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط المنعقد بمارسيليا بيت 3 و4 نونبر 2008.
12. بلاغ المفوضية "سياسة أوروبية قوية بين البلدان المجاورة"، COM (2007) 774 النهائي.
13. إفان مارتين "استراتيجية 2020: إلى أين وصل المتوسط، تحليل تيارات المتوسط"، 7 أبريل 2010.
14. تضم البرنامج الموضوعاتي حول البيئة والتدبير المستدام للموارد الطبيعية (DTI)، وبرنامج التعاون عبر الحدود لحوض البحر المتوسط (IPEN) والبرنامج الجهوي الجنوبي. فضلا عن ذلك يغطي البرنامج من أجل الجنوب الشرقي لأوروبا البلقان وتركيا وبلدان أوروبا الجنوبية وبعض البلدان الجنوبية الشرقية المنضمة للاتحاد الأوروبي.

الحالية في مختلف برامج التمويل الخاصة بالاتحاد الأوروبي والمتعلقة بالبلدان المتوسطية وذلك قبل خلق الاتحاد من أجل المتوسط. وبالتالي تنشأ أولوياتها فقط من تصريح برشلونة واتفاقات الشراكة. وتخضع وثائق برمجة الآلية الأوروبية للجوار والشراكة حاليا لمراجعة في طور الانتداب، وسيكون بذلك فرصة لملاءمة آليات التمويل بالنسبة للبلدان المتوسطية ومطابقتها مع الاتحاد من أجل المتوسط.

إن مساهمة المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات وعلاقاتها مع هذه المؤسسات الجديدة غير واضحة حاليا وتبقى محدودة. هذا بالرغم من أن تصريح باريس شدد على أهمية المشاركة الفعلية للمجتمع المدني في إعمال الاتحاد من أجل المتوسط15؛ في مذكرة يعود تاريخها لسنة 2009 اقترحت المفوضية أن يكون من بين مهام الكتابة جمع مبادرات المشاريع التي تقدمها مجموعات المجتمع المدني16. باستثناء مبادرة "أفق 2020" التي تعتبر حالة نموذجية فإن المشاركة العمومية خلال سنتي عمل الاتحاد من أجل المتوسط تراجعت تدريجيا. من بين الأمثلة على ذلك انعدام الوصول في الوقت المطلوب للمعلومة بخصوص المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي والمدعوة بصفتها مراقبة لعملية تطوير الاستراتيجية المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط. كما نعاين عدم احترام المبادئ الأساسية للعلاقة بين المجتمع المدني والحكومات. فقد كان من الضروري تخفيض مستوى المؤتمر الأورومتوسطي للمجتمع المدني الذي كان من المفترض أن ينظم في شهر أبريل 2010 بلجوبلجانا، سلوفينيا، بسبب احتجاجات ممثلي الحكومة المصرية على تدخل المجتمع المدني في الشؤون الحكومية. وبصفة عامة لم تُدخِل الشراكة الأورومتوسطية والاتحاد من أجل المتوسط تحسينا يذكر على مشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من حيث ولوج المعلومات وفي نفس الوقت من حيث إمكانيات التأثير على نتائج عمليات اتخاذ القرار.

تسليط الضوء على البيئة

البيئة موضوع يشغل بال المهتمين في المنطقة المتوسطية. وكما سنشير إلى ذلك في الفصول التالية المصنفة حسب القطاعات، فالمنطقة معرضة "للتغيرات المناخية". وبالتالي فالتدبير المائي، اعتبارا لندرة هذا المورد، مسألة أساسية. كما أن الحفاظ على التنوع البيولوجي يعتبر كذلك من الأولويات، خاصة خلق مجالات بحرية محمية. وفي إطار عملية برشلونة اقترح الاتحاد الأوروبي ترسانة من البرامج والمبادرات المخصصة لمعالجة هذه القضايا البيئية. وبالرغم من أن نتائجها كانت متنوعة فهي تشكل قاعدة يتعين على الاتحاد من أجل المتوسط أن يدمجها كليا.

لقد كان برنامج العمل الأولوي في مجال البيئة على المدى القصير والمتوسط (PACM) الذي تم تبنيه في شهر نونبر 1997 يعد بإطار قوي وبرنامج عمل متين في سياق الشراكة الأورومتوسطية، مع تركيزه على خمس "مجالات ذات الأولوية"، تضم التدبير المندمج للماء وتدبير النفايات والنقاط الساخنة والتدبير المندمج للمناطق الساحلية. غير أن البرنامج وإن كان محددا ويتوفر احتمالا على الموارد لكي يتطرق لعدد كبير من المشاكل البيئية فقد كانت تنقصه الدفعة لتحقيقه بسبب غياب الإرادة السياسية والدعم على المستوى الوطني. وفي كل الأحوال تتجلى نقطة ضعف برنامج العمل الأولوي في مجال البيئة في المستوى المتواضع لنقل التجارب في مجال المشاريع ونتائجها إلى عملية التخطيط واتخاذ القرارات. حيث يفهم من بعض الإشارات مؤخرا على أنه بالرغم من إعماله إعمالا كليا فبرنامج العمل الأولوي في مجال البيئة لن يكون فعالا وناجعا بالمستوى المطلوب17. مع ذلك وحتى يتم إعماله بشكل صحيح فقد وفر برنامج العمل الأولوي في مجال البيئة إطارا متينا للعملية، عن طريق تحديد إمكانيات المبادرات، مثل مشاريع البرنامج المتعلقة بالتدبير المندمج للمناطق الساحلية، على التحسيس البيئي.

قام تصريح أثينا لسنة 2002 بمراجعة برنامج العمل الأولوي في مجال البيئة وشدد على أهمية تحسين الإندماج البيئي في إستراتيجيات الشراكة الأورومتوسطية على المستويين الوطني والجهوي. في الوقت الذي كان يشتمل فيه على بعض التصريحات المفيدة حول التعاون مع أجهزة وبرامج أخرى وكذا حول التغير المناخي لم يتم تطبيقه بشكل ملائم وبالتالي لم ينجح في تحقيق تغييرات حقيقية.

كما أتاح تصريح القاهرة لسنة 2006 هو الآخر فرصة لتوطيد ومواصلة تطورات العملية؛ فقد قدم مبادرة أفق 2020 لكي تخلف برنامج العمل الأولوي في مجال البيئة. هذه المبادرة التي طورها الاتحاد من أجل المتوسط كأحد مبادراته الرمزية. والحقيقة أن تحولها إلى مشروع يعد أحد نقاط قوتها الرئيسة التي تجعلها قابلة للتمويل على أن تقوم المفوضية بتنسيقها أساسا. وقد تضمنت مجالات العمل الخاصة المتطلبة في إطار مبادرة أفق 2020 مشاريع الحد من التلوث[18]. والبحث عن مؤشرات ومقاييس الرفع من قدرات التنمية. في سنة 2009 نشرت المفوضية تقريرها عن السنوات الثلاث الأولى من حياة مبادرة أفق 2020. حيث شدد القرار على مختلف مستويات التقدم الحاصل في كل مكون. كما أنه بين التقدم الإيجابي الذي يمكن تحقيقه عندما ينخرط كل أصحاب المصلحة في العملية مع مشاركة كاملة لهيآت المجتمع المدني. فيما يتعلق ب:

15. التصريح المشترك لمؤتمر باريس من أجل المتوسط، باريس في 13 يوليوز 2008.
16. المفوضية الأوروبية "كشف حالة الأمكنة" – يوليوز 2009 مذكرة/333/09.
17. تقييم سنة 2009 لبرنامج العمل الأولوي في مجال البيئة 3، تقرير نهائي (فرانسوا بوسون وفيليب ستاتسن) مارس 2009.
18. مثل برنامج تحديد النقط الساخنة في حوض البحر المتوسط (PIPMe)

مجالات التدخل فالاتحاد من أجل المتوسط يعالج موضوع الطاقة بواسطة المخطط الشمسي المتوسطي، والماء عن طريق تطوير الإستراتيجية المائية في حوض البحر المتوسط والتلوث عبر مبادرة أفق 2020. غير أن اهتماما أقل أولي للقضايا البيئية الرئيسة الأخرى، خاصة التكيف مع التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية والتدبير المندمج للمناطق الساحلية، والغابات بالرغم من أهميتها. وعلى سبيل المثال، يعتبر التنوع البيولوجي أولوية بالنسبة للمنطقة، ذلك أن المتوسط يعتبر نقطة ساخنة من ناحية التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي؛ فهو غني بشكل خاص بالأجناس المستوطنة، حتى 50% من الأنواع النباتية وأكثر من 60% بالنسبة للأسماك والبرمائيات و35% من الزواحف و28% من الثدييات. بينما يمثل حوض البحر المتوسط فقط 0,8 % من البحار على المستوى العالمي فقد تم تحديد ما بين 10.000 و12.000 جنسا بحريا إلى يومه (تقريبا 10% من التنوع البيولوجي البحري العالمي)، الربع منها مستوطن. وعلى نحو مماثل يمثل التنوع البيولوجي البري كذلك 10% من التنوع البيولوجي البري العالمي.

وهكذا تشير الإستراتيجية البيئية من أجل المتوسط[19] والتي تعود لسنة 2006 إلى أنه وإن كانت مبادرة أفق 2020 قادرة على معالجة القضايا الرئيسة المتعلقة بالتلوث في المتوسط فهذه المبادرة لا يمكنها في حد ذاتها أن تحقق مجموع الأهداف التي تنص عليها الإستراتيجية. وبالتالي تتعين مواصلة هذه الأهداف بفضل أعمال تتم المبادرة إليها بالموازاة مع ذلك. وتشدد وثائق استراتيجية أخرى صادرة عن الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى مقاربة أكثر تقدمية ومندمجة تشجع استراتيجية بيئية على صعيد أكبر في المنطقة[20].

هذه الملاحظة مهمة بشكل خاص اعتبارا لمسؤولية الاتحاد الأوروبي بعد تبني توجيهات الاستراتيجية البحرية التي تحدد إطارا يجبر الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات الضرورية للوصول إلى وضع بيئي مُرض في الوسط البحري أو الحفاظ عليه.

في حالة حوض البحر المتوسط فإن تحقيق هذا الهدف لا يشرك فقط الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وإنما أيضا البلدان الساحلية الأخرى. ومن تم سيكون الاتحاد من أجل المتوسط إطارا مفيدا لتشجيع التعاون الجهوي مع جميع بلدان حوض البحر المتوسط من أجل تحقيق الغايات والأهداف الواردة في التوجيهات التي تعتبر مقاربة نظامها الإيكولوجي أحد مفاتحها الرئيسة.

وأخيرا فمنذ تبني تصريح برشلونة سنة 1995 عبرت المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي، ومن بينها الصندوق العالمي للطبيعة (WWF) بانتظام عن انشغالاتها حول الآثار والضغوط المحتملة للمنطقة المتوسطية للتبادل الحر على البيئة. واعتمادا على الدروس المستقاة من اتفاقات جهوية أخرى فقد أصدرت المنظمات غير الحكومية إشارة الإنذار حول الزيادات المحتملة في استهلاك الموارد وفي نسب التلوث بالنسبة للبلدان المتوسطية الشريكة الأقل نموا، التي صارت من الآن فصاعدا تغالي في استغلال الموارد الطبيعية المحدودة متجاوزة النسب الممكن احتمالها؛ غير أن هذا ينطبق كذلك على البلدان الأوروبية. لقد دعت المنظمات غير الحكومية إلى إعداد تقييم استراتيجي لآثار المنطقة المتوسطية للتبادل الحر. حيث أطلقت المفوضية الأوروبية فعلا ودعمت التقييم الذي أعدته ما بين 2004 و2006 جامعة مانشيستر. كما تمت الاستشارة مع المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين بشكل كبير، غير أنه بالرغم من العدد المدهش لتوصيات التقييم الاستراتيجي للآثار وملاءمتها إلا أنه لا وجود لأي مؤشر على النية في تطبيقها في عملية أورومید أو الاتحاد من أجل المتوسط. نادرا ما يذكر التقييم الاستراتيجي للآثار إن لم نقل أبدا ولا تظهر توصياته في وثائق الاستراتيجية أو التخطيط. مثلا لم تؤخذ الانشغالات البيئية وتطبيق توصيات التقييم الاستراتيجي للآثار على المنطقة المتوسطية للتبادل الحر بعين الاعتبار في "خارطة الطريق التجارية الأورومتوسطية بعد سنة 2010"، التي تبناها المؤتمر الوزاري الثامن ببروكسيل (دجنبر 2009).

المقترحات

خلال هاتين السنتين الأوليتين دعم الإتحاد من أجل المتوسط عدة مبادرات رأت النور داخل الإطار السابق للشراكة الأورومتوسطية وأضاف إليها مبادرات جديدة. لكن حتى وإن خلق الاتحاد من أجل المتوسط إطار استراتيجيا مفيدا فمن الضروري العمل أكثر على عدد من النقط:

19. الذي يضع استراتيجية بيئية للمتوسط COM (2006) 475 النهائي.
20. السياسة البحرية المندمجة في المتوسط (2009) ومسودة تصريح شفوية تتعلق بالمؤتمر الوزاري حول البيئة بدوبروفنيك

1. إيلاء اهتمام أكبر بالرأسمال الطبيعي للمتوسط

يتعين بصفة عامة الاهتمام بشكل أكبر بالمحافظة على الرأسمال الطبيعي للمتوسط الذي لا يقدر بثمن وبالفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يمثلها بالنسبة للأجيال القادمة. ولهذا يجب على الاتحاد من أجل المتوسط أن يتحلى بقيادة قوية ويستغل كل موارده، خاصة ثقله السياسي وقدرته على تعبئة الأموال والاستثمارات لمواجهة التهديدات التي يتحملها "الرأسمال الطبيعي" للمتوسط، بما فيها ثروات نفيسة مثل الغابات والنباتات والأنظمة الإيكولوجية في البحر وفي المياه العذبة، وكذا المناطق الساحلية. كما يتعين على الاتحاد من أجل المتوسط أن يشجع مقاربة خاصة بكل نظام إيكولوجي والرفع من الاستثمارات في التدبير وتجديد الأنظمة الإيكولوجية، وكذا الأخذ بعين الاعتبار رأسمال طبيعة محمية وقيمتها الاقتصادية في اتخاذ القرارات. كما سيساهم الإدماج الكلي للقضايا البيئية في كل القطاعات والتعاون الإيكولوجي المُدعم والتقارب بين التشريع واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي وكذا التطبيق الكامل للاتفاقيات البيئية العالمية في وقف ضياع التنوع البيولوجي وضمان إحياء الأنظمة الإيكولوجية في المنطقة.

2. الإدماج الكلي للقضايا البيئية في كل القطاعات

يتعين إدماج القضايا البيئية في كافة مراحل التنمية وفي كافة السياسات القطاعية التي تعزز التنمية المستدامة. يجب أن تخضع برامج "الاستراتيجية حسب القطاع" ومشاريع الاستثمار بشكل خاص ومنهجي لآليات التقييم البيئي الاستراتيجي وتقييم الأثر البيئي؛ من الضروري أن تتوفر آليات مراقبة للتأكد من أن تطبيق الاستراتيجيات والمشاريع متناسقة مع نتائج التقييم البيئي الاستراتيجي وتقييم الأثر البيئي. ويجب أيضا أن يتم إدماج الرهانات البيئية في الاستراتجيات، خاصة الاستراتيجية البحرية، ويجب تفعيل البرامج حسب القطاع بفضل تطبيق مقاربة مندمجة في مجال تدبير الموارد الطبيعية، خاصة منها تلك الخاضعة لتتبع التوجيه الإطار حول الماء، والتوجيه الإطار حول الاستراتيجية البحرية وبروتوكول التدبير المندمج للمناطق الساحلية الخاص باتفاقية برشلونة. ومن هنا يبقى الالتزام الواضح للمفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة بتبني مجموع توصيات التقييم الاستراتيجي لآثار المنطقة المتوسطية للتبادل الحر يعتبر الآن ضرورة ملحة بالنسبة لكل المفاوضات التجارية المستقبلية، ومحادثات اتفاقات الشراكة وصياغة وتطبيق ومراجعة مخططات عمل الشركاء الأوروبيين في الجوار. فضلا عن ذلك، ما زلنا ننتظر منذ وقت طويل التزام البرلمانات والمراهنين الكلي في العملية؛ الشيء الذي يجب حدوثه الآن

3. التعاون البيئي المُدعم

لقد سبق للاتحاد من أجل المتوسط أن برمج التعاون في المجالات ذات الأولوية؛ غير أنه يتعين الاهتمام بها بشكل أكبر وتشجيع تعاون جهوي حول القضايا البيئية التي لم تطرح أو التي لم تكن ملائمة خلال السنتين الأخيرتين.

يتمحور برنامج الاتحاد من أجل المتوسط حول المجالات ذات الأولوية، منها الطاقة (المخطط الشمسي المتوسطي) والماء (الاستراتيجية المائية في المتوسط) والتلوث (مبادرة أفق 2020). إننا نحيي العناية الموجهة إلى الحكامة البيئية على المستوى الجهوي من خلال مشاريع مثل مبادرة أفق 2020.

يتعين استغلال نجاح مثل هذه المشاريع واستعمالها كنموذج لاستلهام مشاريع في مجالات أخرى. غير أنه يجب العمل على عدم التركيز بشكل كبير على مبادرات خاصة على حساب قطاعات أخرى مثل التكيف مع التغير المناخي والتنوع البيولوجي، بما فيه المناطق البحرية المحمية أو الغابات. يجب عليها تشجيع استعمال أكثر توازنا للموارد بين كافة المجالات.

4. التقارب بين التشريع والاستراتيجيات البيئية للاتحاد الأوروبي والإعمال التام للاتفاقيات البيئية الدولية

يجب تشجيع تقارب التشريع واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي بقوة، خاصة بسبب تعزيز العلاقات التعاقدية الثنائية حاليا. ويبدو هذا مهما بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالآليات الرئيسة، مثل التوجيه الإطار الخاص بالماء (خاصة مقاربة الأحواض الصابة)، وتوجيهَيْ التقييم البيئي الاستراتيجي وتقييم الأثر البيئي، وتوجيهَيْ الطيور والمواطن وتوجيه الأداء الطاقي في المباني، وتوجيه الطاقات المتجددة وتوجيه الاستراتيجية البحرية. وينتظر خلق مبادرة رمزية جديدة حول الحكامة البيئية[21]، وذلك من أجل الرفع بشكل منهجي أكثر القدرات المعززة للبلدان المتوسطية الشريكة لتطوير أدوات وإطارات مماثلة من أجل سياستها البيئية. كما يتعين على الاتحاد من أجل المتوسط أن يكون رائدا في تشجيع التطبيق الكامل والفعال للاتفاقيات البيئية الدولية، خاصة اتفاقية رامسار والاتفاقية حول التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطار حول التغير المناخي واتفاقية الأمم المتحدة حول محاربة التصحر.

21. على غرار الشراكة مع الجيران الشرقيين.

5. التنسيق مع فاعلين آخرين ومبادرات أخرى تعالج القضايا البيئية في المنطقة

تتميز منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بتعدد المبادرات والمنظمات الجهوية تتعامل مع العديد منها خاصة مع البيئة. ولهذا يتعين على الاتحاد من أجل المتوسط أن يعمل على تيسير تنسيق أهم بين هذه الأخيرة. كما يتعين إيلاء اهتمام خاص حتى يتم توطيد تعاون وطيد مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مخطط العمل من أجل المتوسط. وقد حصل تنسيق مماثل بفضل منتديات مختلفة مثل مجموعات العمل في إطار مبادرة أفق 2020 ويجب مواصلتها بشكل فعال. كما يتعين تشجيع التعاون مع فاعلين ومبادرات دولية، وخاصة الشراكة الاستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة/صندوق البيئة العالمي من أجل النظام الإيكولوجي البحري الواسع والبرنامج المستدام المتوسطي للبنك الدولي/ صندوق البيئة العالمي. فمثل هذا التنسيق من شأنه أن يسهل تشارك وتركيز الموارد (التمويلات والبحث والمراقبة) والخبرة، وكذا تبادل المعلومات بين المنظمات.

6. عملية اتخاذ القرارات المدعمة

تحتاج عملية اتخاذ القرارات أن تكون أكثر فعالية وأن تكون على العموم موسعة لتشمل المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني.

إنه من الأهمية بما كان إعمال تصريح "الإرادة الحسنة" لباريس وتوضيح كيفية تطوع المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني. ويتعين وجوب وفرض الإعلان علنا عن الاستشارات والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات. على أن يحصل هذا بشكل تتمكن معه منظمات المجتمع المدني من الانخراط أسرع ما يمكن في الاتحاد من أجل المتوسط، خاصة عن طريق تعيين مسؤول مركزي لدى كتابة الاتحاد من أجل المتوسط يكون مكلفا بالعلاقات مع هذه المنظمات. فتشجيع انخراط منظمات المجتمع المدني في دور استراتيجي ودور مراقبة سيساهم في بناء هوية جهوية متينة وفي زوال تسييس العملية. وسيرجع هذا الدور إلى عملية تنشيط عن طريق دعم البرامج والمنتديات الموضوعاتية للمنظمات غير الحكومية على المستويين الوطني والجهوي. وأخيرا يجب تحديد المجالات التي نجحت فيها مشاركة المجتمع المدني وتطبيق نفس المقاربة على مجالات أخرى يستوجب مشاركة منظمات المجتمع المدني فيها بكيفية مماثلة.

7. تحسين الشفافية والرؤية

سيتم تشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني والمواطنين وأصحاب مصلحة آخرين بفضل شفافية أكبر في مجموع عملية اتخاذ القرار، بما في ذلك تحيين دور وضع الرئاسة المشتركة والكتابة والجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (APEM).

ويجب أن يتضمن هذا معلومات وتناسق أكبر حول غاية الاتحاد من أجل الاتحاد ووظيفته. وعندما تنخرط في عملية اتخاذ القرارات، مثلا كمراقب، يتعين على منظمات المجتمع المدني أن تتوفر في الوقت المناسب على معلومات وافية. كما سيتم تحسين الشفافية في حالة توفر تقييم ومراقبة منهجية للمشاريع التي يمكن أن تنخرط فيها منظمات المجتمع المدني.

كما يقترح تحسين رؤية الاتحاد من أجل المتوسط، خاصة بفضل موقع إلكتروني مخصص يقدم معلومات أكثر حول العلاقات بين الإطارات التشريعية والمبادرات ومجالات العمل. حاليا لا تقدم التفاصيل إلا بالنسبة لقطاع الماء[22].

8. دور موضح بالنسبة للمفوضية الأوروبية وتناسق أكبر بين أنشطة الاتحاد الأوروبي

تقوم البنية المؤسساتية للاتحاد من أجل المتوسط على مبدأي الشراكة المتبادلة والقيادة خاصة عن طريق إقامة كتابة الاتحاد من أجل المتوسط والرئاسات المشتركة ولقاءات رؤساء الدول والحكومات.

وبما أنه يضفي على عملية برشلونة بعدا سياسيا جديدا في المجال العملياتي فإن الدور الأساسي للدعم الذي تلعبه المفوضية الأوروبية سواء من ناحية التنسيق أو التدبير يجب الاعتراف به.

22. http://www.ufm-water.net/.

إن الالتزام الواضح للمفوضية في الاتحاد من أجل المتوسط من شأنه أن يضمن خاصة تناسقا حقيقيا بين مختلف أنشطة وآليات الاتحاد الأوروبي وأعضائه؛ كما سيكون لهذا الالتزام دور في تتبع المبادرات السابقة التي يجب استغلالها وتوطيدها. وينطبق هذا على دمج مختلف برامج العمل الخاصة بالشراكة الأورومتوسطية في الاتحاد من أجل المتوسط. داخل إطار التمويل من طرف الاتحاد الأوروبي وخاصة الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، يتعين إعادة تحديد الأولويات بما أن الموارد المتوفرة يجب منحها الآن لدعم الأولويات التي قررها الاتحاد من أجل المتوسط. كما يتعين مراجعة الآلية الأوروبية للجوار والشراكة في منتصف الانتداب لترتيب أولويات مختلف البرامج الجهوية على أولويات الاتحاد من أجل المتوسط. غير أنه لا يجب أن تتأثر المشاريع الجارية أو التي تخطط لها الشراكة الأورومتوسطية. ويعني ذلك أنه يتعين إيجاد توازن صعب بين مواصلة تمويل المشاريع المتوفرة والمجهودات لدعم أولويات جديدة. كما أن التنسيق الداخلي لمؤسسات الاتحاد الأوروبي أساسي كذلك. وينطبق هذا أساسا على المفوضية والبرلمان والمجلس والوكالة الأوروبية للبيئة وبنك الاستثمار الأوروبي/الآلية الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة.

الباب الأول: الطاقة

السياق

يرتقب أن يزيد الطلب الأولي على الطاقة في بلدان الحوض المتوسط خارج الاتحاد الأوروبي[1] بنسبة 70 % خلال العشرين سنة المقبلة[2] إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء حقيقي للاقتصاد في الطاقة. وعليه فوحده النمو السريع للطاقة المتجددة المقرون بإجراءات الاقتصاد في استهلاك الطاقة كلاهما على أساس إصلاحات الطاقات العامة والمتوازنة سيحول دون مضاعفة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الآن وحتى سنة 2050.

وبالرغم من أن الطاقات المتجددة تضاعفت خلال الثلاثين سنة الماضية فإن حصتها النسبية تبقى أقل (7 % سنة 2005) مقارنة مع السبعينيات عندما كانت تمثل 18 % من مجموع الإمدادات بالطاقة الأولية. بسبب ارتفاع مجموع الإمدادات بالطاقة الأولية من 50 مليون طن معادل بترول سنة 1970 إلى 280 مليون طن معادل بترول سنة 2005 [3] فقد بلغت الطاقة الكهربائية القائمة على أساس الطاقة المتجددة 17 718 ميغاوات في منتصف سنة 2007 [4]، منها أكثر من 93 % تتشكل من المركزيات الكهرمائية الكبيرة المتواجدة أساسا في تركيا ومصر وعلى مستوى أقل في المغرب. أما سعة 800 ميغاوات المتبقية فتتكون أساسا من مركزيات كهرمائية صغيرة ومن الطاقة الريحية.

في سنة 2000 كانت تنبعث من المنطقة المتوسطية 6,5 % من الغازات الدفيئة العالمية. حيث كانت البلدان جنوب وشرق المتوسط تمثل ثلث هذا الرقم. غير أن انبعاثات هذه البلدان تكاد ترتفع وقد تساوي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة انبعاثات بلدان شمال المتوسط قبل سنة 2025، بحيث تصل إلى 3300 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون[5].

ويمثل هذا أيضا جزء صغيرا من الانبعاثات العالمية لثاني اكسيد الكربون ويتعين على البلدان الصناعية أن ترفع مشعل خفض انبعاث هذه الغازات عن طريق الإقرار بحصتها في الانبعاثات التا[illegible] غير أنه في نهاية المطاف يتعين على كافة البلدان

كما أنه من المثير الإشارة إلى أنه حتى وإن كانت المنطقة معرضة للتغيرات المناخية فإنها تحوي حلا أساسيا: الطاقة المتجددة. فمكنونها من الطاقة الريحية والطاقة الشمسية مهم. حيث يمكن للطاقة المتجددة وتدبير الطلب عليها من تلبية الحاجيات الطاقية[6] ومن المحتمل أن تصبح هذه الطاقة منتوجا موجها للتصدير نحو الجيران في الشمال والجنوب. كما يمكن للطاقة المتجددة كذلك أن تكون أداة مهمة للتكيف. وستحتاج تحلية الماء وتبريد الفضاءات كوسيلتين للتكيف مع التغير المناخي وتُدرة الموارد المائية إلى حصة متزايدة من الطاقة.

وضع السياسة

يعتبر المخطط الشمسي المتوسطي إحدى المبادرات الرائدة الجديدة في الاتحاد من أجل المتوسط. فهي تهدف من بين ما تهدف إليه إلى تطوير 20 جيغاوات من قدرة الإنتاج المتجددة الجديدة وتحقيق اقتصاد مهم في الطاقة في المنطقة حتى حدود 2020. كما ستساهم كذلك في تطوير وصلات كهربائية.

يكمل المخطط الشمسي المتوسطي الأنشطة الأورومتوسطية الأخرى الموجودة ويتماشى مع مقتضيات "مخطط العمل الأولوي" بالنسبة للفترة الممتدة ما بين سنتي 2008 و2013 [7]. وهو يتضمن لائحة بمشاريع بنيات تحتية ذات الأولوية، زيادة على المقتضيات المهمة الخاصة بتنمية أنظمة الطاقة المستدامة.

ستشكل وثيقة الاستراتيجية[8]، التي تم نشرها في بداية سنة 2010 والتي لم يتم تبنيها إلى يومه أساسا لمخطط عمل من أجل إطلاق سلسلة من المشاريع في كل مجال خلال الفترة الممتدة بين سنتين 2010 و2011. كما يجب أن يغطي مخطط العمل كذلك المظاهر المرتبطة بتحسين ظروف التأطير (التنظيمات والتشريع ونقل التكنولوجيا والمحيط التجاري). بعد ذلك سيتم تحضير مخطط إطار

1. الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس وتركيا.
2. المرصد المتوسطي للطاقة: الآفاق الطاقية المتوسطية، 2008
3. مهمة التحقق الخاصة بالمخطط الشمسي المتوسطي، التقرير النهائي، يناير 2010.
4. المرصد المتوسطي للطاقة: الطاقة المتجددة في بلدان جنوب وشرق المتوسط : الوضعية الراهنة يونيو 2007.
5. المخطط الأزرق، 2007.
6. انظر مثلا MED-CSP – تركيز الطاقة الشمسية بالنسبة لمنطقة المتوسط، DLR، 2005
http://www.dlr.de/tt/med-csp
7. تم تبنيه خلال مؤتمر وزراء البلدان المتوسطية الأوروبية حول الطاقة بليماسول في شهر دجنبر 2007.
8. http://ec.europa.eu/energy/international/international_cooperation/doc/2010_02_10_mediterranean_solar_plan_strategy_paper.pdf

قبل سنة 2011. خلال مرحلة التطور المرتقبة ما بين 2011 و2020 سيتم تطبيق المخطط الإطار على مستوى أكبر عن طريق الاعتماد على التجربة المكتسبة خلال المرحلة الأولية. وتشكل هذه المرحلة موضوع مشروع بقيمة 5 ملايين أورو في إطار السياسة الأوروبية للجوار الذي هو في طور الإطلاق والذي سيهدف إلى تحليل شروط ملاءمة الإطارات التشريعية والتنظيمية ونقل التكنولوجيا والمهارة الممكنة.

إذا عرف تطبيقه نجاحا فإن المخطط الشمسي المتوسطي بإمكانه المساهمة في التنمية المستدامة والعادلة، وكذا في التخفيف من آثار التغير المناخي في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي الاتحاد الأوروبي بشكل أوسع. كما أن نجاحه سيعود على المنطقة بمنافع اقتصادية واجتماعية مع عقلنة ولوج الطاقة المتجددة في عدة بلدان. بالابتعاد عن الطاقات الحفرية سيؤدي ذلك إلى توزيع أكثر عدلا لمصادر الطاقة بين البلدان وسيساهم ذلك كثيرا في حل الصراعات وفي السلام. إلا أن هذه المنافع لن تكون تلقائية. في الوقت الراهن تشكل الإعانات المالية الممنوحة للطاقات الحفرية وكذا للكهرباء عائقا مهما بالنسبة للطاقات المتجددة. وبالتالي يتعين إلغاء هذه الإعانات وفي نفس الوقت وضع تعريفات اجتماعية بالنسبة للمداخيل الأكثر تواضعا.

من المؤسف معاينة أن المنظمات غير الحكومية قد تم إبعادها من أكبر جزء في العملية، كما كان الحال بالنسبة لكل الأنشطة الأورومتوسطية حول الطاقة، وخاصة إعداد مخطط العمل الأولوي. غير أن سياق المخطط الشمسي المتوسطي لم يكن دائما شفافا، الشيء الذي يؤدي بالناس إلى عدم فهمه والاحتراس منه.

زيادة على المخطط الشمسي المتوسطي فقد تم الإعلان عن مبادرات مثيرة أخرى، بما فيها المبادرات الوطنية مثل المخططين الشمسيين التونسي والمغربي أو مبادرات القطاع الخاص كالمبادرة الصناعية Desertec (IID)9، أو حتى آليات التمويل "كصندوق التقنيات النظيفة" التابع للبنك الدولي. تحتاج كل هذه المخططات إلى الدعم اعتبارا لأهدافها الطموحة.

.

المقترحات

1. يجب تشجيع المخططات الشمسية الوطنية كما تم تبنيها في تونس وكما يرتقب تبنيها في المغرب والتي تجمع بين المشاريع على المستويين الصغير والكبير في السوق المحلي وللتصدير، وذلك بالموازاة مع مقاربة جهوية.

2. يجب أن تفكر الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والمؤسسات المعنية في وسائل مساهمتها في تنمية الطاقة الشمسية في حوض البحر المتوسط الجنوبي والشرقي. وحتى الآن ورد ذكر واردات الكهرباء في الاتحاد الأوروبي (التي تستفيد من برامج مساعدة من طرف الاتحاد الأوروبي مثل تعريفة الشراء الاسترادادي) زيادة على سلفات امتيازية من طرف البنك الدولي. غير أنه لم يتأكد بعد إن كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ترغب في استيراد الطاقة الكهربائية خارج الاتحاد في أفق سنة 2020. وعليه يتعين إيجاد وسائل أخرى لتمويل هذه المشاريع، أحيانا زيادة على السلفات الامتيازية، مثلا باعتماد أدوات التمويل الدولي لتغيير المناخ و/أو حتى الرفع من التمويلات الممنوحة من طرف سياسة الجوار الأوروبية.

3. يجب أن تواكب عدة إصلاحات لسوق الطاقة إنعاش المخطط الشمسي المتوسطي من أجل ضمان نجاح تنمية الطاقة النظيفة. بفضل هذه الإصلاحات، بما فيها سحب إعانات الطاقات الحفرية ستزيد بلدان المنطقة من فرص تبنيها الطاقات المتجددة والاقتصاد في الطاقة بشكل مستدام. كما ستكون مهيأة أفضل لاستقبال مشاريع شمسية أو ريحية على نطاق أوسع.

4. بينما تعتبر المشاريع الكبرى جد مهمة ويجب تشجيعها تفيد المشاريع الصغرى الاقتصاد المحلي وتزيد من مقبولية الطاقات المتجددة وفهم الناس لها على المستوى المحلي وقد تكون كلفة تحقيقها أقل. يبقى المثال الجيد على ذلك برنامج التسخين الحراري الشمسي التونسي. يجب أن يعمل المخطط الشمسي المتوسطي على تشجيع هذه المشاريع التي غالبا ما يصعب عليها إيجاد مستثمرين وتجميعهم في حالة كان ذلك أكثر فعالية.

5. يجب توضيح هدف المخطط الشمسي المتوسطي لتوفير طاقة كهربائية مركبة تقدر ب 20 جيغاوات "حول المتوسط" قبل سنة 2020. من المحتمل أن تصل إيطاليا واليونان وفرنسا إلى طاقة متجددة قوامها 20 جيغاوات في المتوسط. وفقط في تركيا هناك 148 مشروعا كهرمائيا في طور البناء لتحقيق طاقة قائمة إجمالية تصل إلى 8000 ميغاوات. وبالتالي فإن هدف بلوغ 20 جيغاوات قد يصبح عديم الجدوى إن لم يستثن بلدان الاتحاد الأوروبي والطاقة المائية.

9. تم خلق المبادرة الصناعية Desertec في شهر يوليوز 2009. أنظر http://www.dii-eumena.com

يتعين على المخطط الشمسي المتوسطي أن يؤكد النية في إقامة هدف 20 جيغاوات خارج الاتحاد الأوروبي. كما يجب عليه أن يستثني بوضوح الطاقة المائية من أهدافه. إننا نقترح أيضا إعداد آلية للتتبع للسماح بتواصل شفاف بخصوص التقدم الذي تم تحقيقه.

6. إن التعبير عن الهدف بكميات الطاقة المزودة بدلا من السِعة سيضمن كون المنشآت موصولة فعلا بالشبكة وتنتج الطاقة حسب الوعد. يجب تخصيص كل الوصلات بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه إلى جعل الطاقة نظيفة في الشمال والجنوب، وليس إلى تجنب بلوغ حدود انبعاث الكربون في أوروبا. حيث يجب أن تمنح الروابط بالشبكة الأولوية للطاقة الكهربائية المتجددة أو على الأقل ضمان ولوجها. فضلا عن ذلك، يجب على انبعاثات المركزيات التي تعتمد على الطاقات الحفرية في عملها والتي تستورد الكهرباء في أوروبا أن ترتبط ببرنامج التفاوض حول الانبعاثات الخاص بالاتحاد الأوروبي. وأخيرا يجب تشجيع التعاون بين فاعلي الشبكة.

7. يجب أن يكون هدف "الاقتصاد المهم في الطاقة" الذي يحمله المخطط الشمسي المتوسطي أكثر تحديدا كذلك. سيكون من شأن هدف الاقتصاد في الطاقة الذي يعبر عنه ب "نيغاوات في الساعة"[10] أن يوضح اقتصاد الطاقة المرتقب وسيكمل هدف الطاقة المتجددة (اقترحت شبكة الوكالات الطاقية المتوسطية – MEDENER- هدف توفير 20% من الطاقة أو 60 مليون طن يعادل بترول من الآن وحتى حدود سنة 2020).

8. يجب اقتراح برنامج جمع وإعادة تأهيل اللوحات الشمسية بالشراكة مع القطاع.

9. تعتبر المساعدة على التعاون بين الجامعات ومراكز البحث ضرورية من أجل تطوير برامج بحث حول مصادر الطاقة المتجددة والاقتصاد في الطاقة. يجب على الخصوص تشجيع دراسة بيئية وسوسيواقتصادية مشتركة حول المواضيع الرئيسة مثل خلق مناصب الشغل وتحلية المياه أو الحاجيات المائية للمركزيات التي تعمل بالطاقة الشمسية المركزة.

10. نيغاوات في الساعة هي وحدة طاقية لم تستعمل في إطار تدبير أفضل للطلب على الطاقة.

الباب الثاني: الماء

السياق

تعاني منطقة الحوض المتوسط من نقص في الماء. حيث لا تمثل إلا 3% من الموارد المائية العالمية. والعديد من الدول خاصة في جنوب الحوض تتوفر على أقل من 1000 متر مكعب لكل فرد في السنة (مثلا قبرص ومصر والمغرب وسوريا) وآخرون يتوفرون على أقل من 500 متر مكعب (مثلا الجزائر وليبيا ومالطة والأراضي الفلسطينية وإسرائيل وتونس).

كما تعرف المنطقة توزيعا غير متكافئ للمياه بسبب تقلبات التساقطات، تزيد حدته نتيجة لسوء تدبير الماء وآثار تغير المناخ. وقد عرفت الموارد المائية كذلك استغلالا مفرطا مرده بالأساس الري. حيث ما زالت الفلاحة تمثل تقريبا 70% من الاستهلاك الإجمالي للماء. في بعض البلدان تفوق نسبة المياه المستهلكة حاليا الحجم السنوي المتوسط للموارد الطبيعية القابلة للتجديد (مؤشر الاستغلال العلوي ب 80%).

فيما يتعلق بتلوث المياه نجد السبب الرئيس في تفريغ المياه العادمة المنزلية غير المعالجة ومصارف الماء الصناعية، وكذا في الاستعمال المتزايد لمبيدات الحشرات والمخصبات في المجال الزراعي. لقد تم اتخاذ إجراءات فعالية لتحسين الإنتاجية الفلاحية ولكن ليس بالضروري لأجل استعمال وتدفق يحترمان البيئة. زد على أن ملوحة التربة الناتجة عن تسرب المياه المالحة إلى المستودعات المائية الأرضية على طول السواحل تتسبب في نقص في الإنتاج الفلاحي وفي جاهزية الماء الصالح للشرب. في حوض المتوسط تعتبر الفلاحة الموجهة للتصدير مستهلكا كبيرا للماء. وبالتالي فإن إعادة التكييف إلى زراعات "جافة" من شأنه أن يساهم في تخفيف الاستهلاك المفرط للماء الذي يطبع المجال الفلاحي في المنطقة

مازالت غالبية البلدان تفضل حلولا كالتزويد بالماء بدل تدبير الطلب. وتتراوح خيارات التزويد بالماء بين التقنيات التقليدية (السدود والخزانات ونقل الماء) والتقنيات غير التقليدية مثل إزالة ملوحة المياه وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة والتي تفرض كلها آثارا بيئية واجتماعية أخرى. في حين ينظر إلى تدبير الطلب عموما على أنه حل تكميلي.

وإننا نتوقع مستقبلا أن يستمر الطلب على الماء في التزايد بشكل تدريجي بسبب النمو الاقتصادي والديموغرافي. وستزيد حدة هذه الشؤون المائية نتيجة لتغير المناخ وستشكل تحديا حقيقيا بالنسبة للتدبير المستدام للموارد المائية والمحافظة على الأنظمة الإيكولوجية للمياه العذبة وتجديدها.

وضع السياسة

لقد تم تحضير استراتيجية مائية كاملة في المتوسط في إطار الاتحاد من أجل المتوسط، تأخذ بعين الاعتبار كل أبعاد التدبير المائي مع إدراج الجوانب البيئية فيه.

بعد الكشف عنها في شهر يوليوز 2007 لم تتطور هذه الاستراتيجية دون صعوبات بالرغم من ذلك، خاصة بسبب التوترات بين إسرائيل والدول العربية. تم إطلاق الاستراتيجية رسميا خلال المؤتمر الوزاري الذي عقد بالأردن في شهر دجنبر 2008.

وكان يتعين تبني هذه الاستراتيجية خلال المؤتمر الوزاري لبرشلونة في شهر أبريل 2010. إلا أنها فشلت في ذلك بسبب الصعوبات السياسية المتعلقة بالصراع في الشرق الأوسط. ومن المفترض أن يتم تبنيها خلال قمة رؤساء الدول المنعقد في شهر نونبر 2010، وإن تمت المصادقة عليها يفترض أن تؤدي إلى إعداد مخطط عمل.

وينبغي لمخطط العمل الذي يتضمن أهدافا ومؤشرات وتواريخ أكثر تحديدا أن يعقب تبني الاستراتيجية مع وضع معايير لاختيار المشاريع الواجب تمويلها في إطار الاتحاد من أجل المتوسط.

قُدمت لائحة دالة على المشاريع إلى المؤتمر الوزاري بالأردن. ومنذ وقتها تم تحيين اللائحة مع الأخذ بعين الاعتبار مقترحات البلدان[1] وأصحاب مصلحة آخرين وتمت مناقشتها بشكل غير رسمي في مناسبات مختلفة. غير أنه لم تحدد معايير الاختيار الرسمية وليست هناك أية إمكانية لتقييم إجمالي لجدوى واستمرارية هذه المشاريع من وجهة النظر البيئية، كما لا يمكن التأكد من احترامها للمعايير الضرورية والمعترف بها دوليا لكي يتم تمويلها من طرف المؤسسات المالية الدولية أو من طرف المانحين الثنائيين الذين التزموا بتطبيق هذا النوع من الانتقاء.

المقترحات

1. تبني وإعمال الاستراتيجية المائية في المتوسط في إطار الاتحاد من أجل المتوسط مع الاهتمام بشكل خاص بأهدافها الطموحة من ناحية تدبير الطلب.

2. إعداد وإعمال مخطط العمل المائي من أجل تزويد الاستراتيجية المائية بأهداف مثل:

- تحديد أهداف قابلة للقياس وبرنامج زمني واقعي لتفعيل الأعمال؛
- تحديد معايير اختيار المشاريع على أساس معايير وتقنيات ومساطر معترف بها دوليا (خاصة أفضل التقنيات المتوفرة وأفضل الممارسات البيئية)؛
- التأكد من أن المشاريع ضرورية فعلا وتخضع لتقييمات بيئية استراتيجية ولتقييمات الأثر البيئي صارمة قبل انتقائها وإعمالها على التوالي؛
- تحديد المؤشرات الموضوعة على أساس علمي وأنظمة مقارنة مرجعية تسمح بتقييم التقدم الحاصل والتحضير المُرضي للأعمال المخطط لها؛
- وضع آلية مراقبة وتقييم موثوقة لضمان تفعيل مناسب للأعمال و/أو للمشاريع؛
- ضمان التزام تشكيلة من أصحاب المصلحة، بما فيهم أجهزة المجتمع المدني والجماعات المحلية، إلخ ...، في عمليات اتخاذ القرار والمراقبة للتأكد من قبول العموم والمراقبة المناسبة للأعمال/ المشاريع المفعلة.

3. وضع برنامج يهدف إلى تنمية الكفاءات المؤسساتية، والحكامة من ناحية التكييف والفعالية وكذا الأهلية لإعمال سياسات التكيف مع التغيرات المناخية وسلامة الماء بنجاح، مع مراعاة خاصة:

- أنظمة عادلة ولينة لتوزيع المياه ؛
- تفعيل وتقييم تدفقات تلائم البيئة؛
- مراقبة مُحسنة؛
- "البنية التحتية الخضراء" و"الحلول الطبيعية" مثل الحماية الأفضل لالتقاط المياه وكذا الخدمات التي تقوم بها الأنظمة الإيكولوجية وإحياء المناطق المعرضة للفيضان، والمناطق الرطبة كمناطق حاجز تعمل على الحماية ضد الفيضانات وتدبير الجفاف التي يجب اعتبارها كآلية للتكيف مع تغير المناخ؛
- تشجيع مقاربة تعتمد على الأنظمة الإيكولوجية في التدبير المائي.

4. دعم وتقديم المساعدة لإعداد وإعمال مخططات التدبير المندمج للأحواض الصابة فيما يتعلق بكل الأحواض الصابة في المنطقة المتوسطية مع استغلال التجارب المتوفرة (مثلا: التوجيه الإطار للاتحاد الأوروبي حول الماء). دعم سياسة تحسيس والتخطيط من ناحية المناخ والماء.

5. إعداد تأطير أفضل لممارسات تخطيط البنيات التحتية وجعل التبادل فيما بينها ممكنا اعتبارا للتراتب الذي لا يجب بمقتضاه أخذ خيارات التزويد بالماء بعين الاعتبار إلا عندما تنفذ خيارات تدبير الطلب على الماء؛ العمل مع المؤسسات المالية الدولية على اختيار مشاريع البنيات التحتية المستدامة وإعمالها.

6. تشجيع وتيسير تدبير ديمقراطي دولي للماء عن طريق الترويج للمصادقة على اتفاقية منظمة الأمم المتحدة لسنة 1997 حول المجاري المائية على المستوى العالمي وتحسين التعاون داخل الإطارات المتوفرة مثل اتفاقية RAMSAR حول المناطق الرطبة أو الاتفاقية حول التنوع البيولوجي.

1. لائحة مُحينة في 27 يوليوز 2010 متوفرة على الموقع الإلكتروني http://www.ufm-water.net/projects/List Projets-20090625.pdf

الباب الثالث: الفضاءات البحرية المحمية

السياق

إن وثيرة تحديد المواقع المحمية ومساحتها الإجمالية بطيئة جدا حتى يتسنى تحقيق الهدف الذي وضعته الاتفاقية حول التنوع البيولوجي الذي هو على الأقل 10 % من البحر الأبيض المتوسط. وتغطي الفضاءات البحرية المُدبرة والمحمية 97410 كيلومترات مربعة، أي ما يقارب 4 % من المتوسط. وإذا استثنينا حرم بيلاغوس (87500 كيلومترا مربعا) فإن المساحة التي تغطيها الفضاءات البحرية المحمية لا تصل إلا إلى 9910 كيلومترات مربعة، أي 0,4 % من المساحة الإجمالية للبحر الأبيض المتوسط. كما أن مجموع الفضاء في المنطقة التي يمنع فيها الصيد يصل إلى 202 كيلومترا مربعا، أي 0,01 % من مجموع مساحة البحر الأبيض المتوسط.

إن النظام الحالي للفضاءات البحرية المحمية في المتوسط غير نموذجي وغير متناسق. فكل هذه الفضاءات تقع في المياه الساحلية تحت السلطة الوطنية، باستثناء حرم بيلاغوس، الذي يعتبر إلى يومه الفضاء البحري المحمي الوحيد في أعالي البحر. تقع الفضاءات البحرية المحمية أساسا في الضفاف الشمالية للمتوسط، ما عدى بعض المواقع في الجزائر والمغرب وتونس وإسرائيل ولبنان وسوريا. وهناك تفاوتات في توزيع الفضاءات البحرية المحمية بما أن المواطن والإحيائيات البحرية المتوسطية ليس في عدادها والمسافة الفاصلة بين المواقع المحمية جد كبيرة بدون شك لكي تؤمن تبادلا برقانيا بين أغلبية الكائنات البحرية داخل شبكة المواقع المحمية.

يجب بالتالي تحسين فعالية تدبير الفضاءات البحرية المحمية المتوسطية، خاصة في الجهة الجنوبية والشمالية الشرقية للمتوسط. حيث تعتبر ممارسات التدبير الحالية غير فعالة فيما يقرب نصف الفضاءات البحرية المحمية في المنطقة. وهذا يرجع من بين ما يرجع إليه إلى غياب مخطط تدبير ومعلومات حول الموارد الطبيعية والتطبيق والمراقبة والوسائل البشرية والمالية والبنيات التحتية والتجهيزات مثل البواخر ومراكز زوار ومعدات الغطس. فضلا عن ذلك لا تعرف المراقبة الإيكولوجية والسوسيواقتصادية ممارسة مشتركة في المنطقة. وتعتبر الخبرة الملائمة وتكوين مختلف مستويات المستخدمين كعوامل رئيسة لفعالية الفضاءات البحرية المحمية واستدامتها.

تتعرض الفضاءات البحرية المحمية لتهديد ضغوط محلية وجهوية ودولية متعددة سببها المياه والأراضي المتجاورة. فأكثر من نصف هذه الفضاءات تتأثر بالمراسي عند الرسو والإفراط في الصيد والتلوث الصوتي والنفايات الصلبة واستخراج الغاز وتسربات البترول والآثار على سلوك الحيوانات والنباتات الناتج عن التغير المناخي أو التعمير أو اصطناعية التربة. كما تشكل الأصناف الغازية التي تم إدخالها أو لم يتم إدخالها تهديدا كبيرا.

وضع السياسة

لقد دعمت مختلف المبادرات وضع فضاءات بحرية محمية وفعاليتها. حيث يبقى البروتوكول المتعلق بالفضاءات المتوسطية المحمية بشكل خاص وبالتنوع البيولوجي الملحق لاتفاقية برشلونة البنية القانونية الجهوية الرئيسة لهذه الأعمال. فهذا البروتوكول يضع لائحة للفضاءات المتوسطية المحمية بشكل خاص ويقترح مختلف التوصيات انطلاقا من النقطة المركزية للفضاءات البحرية المحمية ووصولا إلى الأطراف المعنية، كما يوصي بخلق فضاءات جديدة ليس فقط في المياه الساحلية بل في أعالي البحار أيضا. وإلى يومه تم تحديد 20 فضاء متوسطيا محميا بشكل خاص في المتوسط. وإذا أخذنا بعين الاعتبار البلدان الأوروبية فقد شجعت توجيهات العصافير والمواطن كذلك وضع مواقع بحرية Natura 2000 في المتوسط.

لقد حددت الاتفاقية حول التنوع البيولوجي سنة 2012 كآخر أجل لوضع شبكة فضاءات بحرية محمية نموذجية ومتناسقة وفعالة، بما في ذلك بالنسبة للمتوسط.

تهدف MedPAN وهي شبكة مديري الفضاءات البحرية المحمية في المتوسط إلى جمع المسؤولين في مجموع حوض البحر الأبيض المتوسط من أجل المساهمة في غاية الاتفاقية حول التنوع البيولوجي. وبدعم من الصندوق العالمي للطبيعة تآلف الشبكة منذ سنة 2008 تقريبا 30 مؤسسة عضوا وشريكا لمجموع محيط المتوسط داخل جمعية MEDPAN، الكائن مقرها في هيير، فرنسا.

هناك مشروعان يقوم الصندوق العالمي للطبيعة بتنسيقهما في طور الإنجاز تحت إشراف شبكة MEDPAN. يتوقع مشروع MedPAN الجنوب، الذي يعتبر مكونا من مكونات الشراكة

الاستراتيجية من أجل المتوسط الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة أعمالا نموذجية على المستوى الوطني من أجل فعالية تدبير الفضاءات البحرية المحمية وبرنامجا لتنمية الكفاءات على المستوى الجهوي، بتنسيق مع مركز الأنشطة الجهوية للفضاءات المحمية بشكل خاص (CAR/ASP). أما مشروع MedPAN الشمال فيطور أنشطة لتحسين فعالية تدبير الفضاءات البحرية المحمية فيما يتعلق بالصيد البحري والسياحة والتكيف مع التغيرات المناخية وبرامج Natura 2000 في بلدان أوروبا المتوسطية.

حتى وإن لم يقدم الاتحاد من أجل المتوسط مشاريع أو برامج ترتبط بالفضاءات البحرية المحمية فيتعين على البلدان الشريكة للاتحاد أن تأخذ على عاتقها واجب تحديد الفضاءات البحرية المحمية وحماية التنوع البيئي حتى في المناطق غير الخاضعة لنفوذها الوطني. بإمكان الاتحاد من أجل المتوسط ليس فقط أن يعطي لهذه الفضاءات بعدا سياسيا بل يستطيع أيضا دعم التمويل مستقبلا لتدبيرها تدبيرا فعالا.

المقترحات

1. تطوير شبكة إيكولوجية من الفضاءات البحرية المحمية في المتوسط (ساحلية وفي أعالي البحار وفي البحار العميقة) تكون متماسكة ونموذجية من الآن وحتى سنة 2012، الشيء الذي سيتطابق مع أهداف الاتفاقية حول التنوع البيولوجي: يحتاج خلق فضاءات بحرية محمية جديدة لتكملة الفضاءات الموجودة أصلا تحديد مجموعة دونية متدرجة من الفضاءات ذات الأولوية في المحافظة في المتوسط (من المنطقة الإيكولوجية إلى المحافظة الأولوية، ثم إلى المواطن الإيكولوجية الحرجة وأخير إلى فضاءات الأصناف الجوهرية). كما سيكون من الضروري بذل مجهود لتفعيل هذه العملية ولكي تدرج الفضاءات البحرية المحمية ضمن الأولويات السياسية. يجب أن يشتمل هذا الهدف على منح الموارد وبنيات التدبير المناسبة وتعزيز القدرات والتبادلات التقنية والعلمية المحسنة لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها للمحافظة على البيئة.

2. إحصاء العدد الإجمالي للحوتيات في المتوسط، في إطار اتفاقية حفظ حوتيات البحر الأسود والبحر المتوسط والمنطقة الأطلسية المتاخمة (ACCOBAMS)، مع وضع أهداف تحسين حماية الحوتيات المهددة بالانقراض على المستوى الجهوي وإجراءات الحفظ المناسبة، ومن بينها خلق فضاءات بحرية محمية لفائدة الحوتيات.

3. تحسين فعالية الفضاءات البحرية المحمية: لن تنجح شبكة فضاءات بحرية محمية إلا إذا تمكن كل فضاء من هذه الفضاءات من تحقيق أهداف الحفظ الخاصة به. لهذا الغرض تحتاج الفضاءات البحرية المحمية للمتوسط أن تتوفر على أجهزة تدبير مناسبة؛ استعمال مخططات التدبير استعمالا متداولا ودعم إعمالها، القيام بجرد مفصل ودقيق للموارد الطبيعية وتقييم توزيعها الجغرافي.

تقييم فعالية التدبير، توفير الموارد البشرية والتكوين؛ إيجاد آليات تمويل مبتكرة لتعبئة الموارد المالية والتجهيزات والمنشآت؛ إعمال مراقبة فعالة ومزجها مع برامج تحسيسية في المجالات التي تحدد فيها الحاجة.

4. دعم شبكة MedPAN والآليات الفعالة من أجل تعزيز القدرات الضرورية داخل المؤسسات وأجهزة التدبير والجماعات. قد يقدم هذا مساهمة أساسية في التدبير المستدام للموارد البحرية والساحلية، والتنمية الاقتصادية للجهة الجنوبية الشرقية للمتوسط ويعمل على تحسين وسائل عيش الجماعات الساحلية.

5. حكامة أعالي البحار: دعم تحديد مناطق اقتصادية حصرية (ZEE) في المتوسط، بما أن هذه المناطق من شأنها أن تخلق بنية مواتية أكثر لحماية التنوع البيولوجي البحري على بعد عشرين كيلومترا من الساحل المتوسطي. فهي ستسهل بشكل خاص وضع الفضاءات البحرية المحمية في أعالي البحار وتدبيرها. وبالرغم من عدة عراقيل فإن المتوسط يسير في هذا الاتجاه.

6. إعمال التخطيط الفضائي البحري (PSM) في المتوسط، لتناول مختلف استعمالات البحر بطريقة مدمجة، مثل النقل البحري والصيد وحظائر مولدات الطاقة الهوائية واستخراج المعادن، التي تتنافس أكثر فأكثر من أجل فضاء بحري محدود، وكذا من أجل الحفاظ على الفضاءات البحرية المحمية وعموما أكثر على النظام الإيكولوجي المتوسطي الهش.

الباب الرابع: الصيد

السياق

منذ آلاف السنين والبحر المتوسط يعاني من صيد مكثف، وما زال الصيد اليوم مصدرا مهما للطعام والمداخيل في الجهة. غير أن هذا الاستغلال البشري الطويل الأمد له آثار بالغة على الأنظمة الإيكولوجية البحرية. حيث يتم صيد تشكيلة كبيرة من الأصناف (ليس أقل من 193 صنف فقط بالنسبة لكاطالونيا) ويستعمل عدد مرتفع أيضا من أساليب وتجهيزات الصيد التقليدية. إلا أن العقود الأخيرة عرفت نفاذا تدريجيا للعديد من أصناف السمك الأساسية نتيجة للإفراط في الصيد، التي تزيد شدتها جراء لأعماق والصيد بالكيسية والصَنُّور المشتق. وتبين الدراتطوير أساطيل شبه صناعية وتقنيات متقدمة، مثل التجييب في اسات المتوفرة على أنه على العموم فالصيد الحالي يتجاوز بأكثر من 30 % الصيد الأقصى الذي يمكن أن يتحمله[1] النظام الإيكولوجي. حيث لم يعد هناك سوى جزء صغير جدا من مجموع الأصناف الرئيسة، مثل السمك الشبيه بالغُبر (merluccius merluccius) أو سمك التونة الحمراء المتوسطية .(Thunnus thynnus).

إن أغلبية مناطق الصيد المتوسطية تعرف إفراطا في الاستغلال بشكل مزمن وتتعرض للإفراط في الصيد والآثار الضارة للتجارة. حيث ينقصها بشكل خطير التدبير الجيد الذي يأخذ في الحسبان النصائح العلمية. فضلا عن ذلك فإن الإجراءات التي تم اتخاذها على المستوى الجهوي لتدبير المصايد غير فعالة، سواء داخل اللجنة العامة للصيد البحري بالمتوسط (CGPM) أو اللجنة الدولية للمحافظة على سمك التونة في المحيط الأطلسي (CICTA)، كلتاهما جهازي تدبير مناطق الصيد في المنطقة.

وضع السياسة

لقد سبق اهتمام مختلف الأجهزة والمبادات بالمصايد المتوسطي. فاللجنة العامة للصيد البحري بالمتوسط هي أقدم منظمة جهوية لتدبير مناطق الصيد. إنها تجمع 24 مشاركا، يمثلون الدول الساحلية للمتوسط والبحر الأسود، على اعتبار أن الاتحاد الأوروبي يعتبر جزءا منها. إلى يومه قامت اللجنة العامة للصيد البحري بالمتوسط بتدبير مصايد الجهة بشكل جد متواضع.

على مستوى الاتحاد الأوروبي ، وضع التنظيم المتوسطي[2] الجديد إجراءات تدبيرية خاصة بالاستغلال المستدام لمخزونات السمك في البحر المتوسط، بعد السياسة المشتركة للصيد (PCP) لسنة 2002، التي أقامت بنية مُحَسَّنة مقارنة مع التنظيم السابق[3]. مع ذلك لم يكن إعماله مرضيا: خاصة بسبب كون تبني وتنفيذ مخططات التدبير التي أعلن عنها المتوسط دائما ما تكون منعدمة. إن حالات الفشل في التطبيق الفعلي للتنظيم الأوروبي يزيد من استعجالية تبني سياسة مشتركة جديدة للصيد سنة 2012 لتغطية مجموع حوض المتوسط بنفس الطريق التي تعامل بها الفضاءات البحرية الأوروبية.

حسب علمنا ليس من بين المبادرات المتوفرة مبادرة فعالة بخصوص تجديد الأنظمة الإيكولوجية البحرية المتدهورة بسبب الاستغلال في المصايد. يفكر الصندوق العالمي للطبيعة على أنه يتعين أن يشكل بلوغ مقاربة حقيقية للصيد باعتماد النظام الإيكولوجي (AEP) على المستوى الجهوي إحدى الأولويات البيئية والقطاعية للاتحاد من أجل المتوسط خلال قادم السنوات. ورغم أنه لم يتخذ أي التزام ملموس لكي تؤخذ مناطق الصيد بعين الاعتبار بشكل جدي مستقبلا يبدو على أن رسالة اللجنة إلى المجلس والبرلمان الأوروبيين "من أجل حكامة أفضل في البحر المتوسط بفضل سياسة بحرية مدمجة[4]" تتطرق لتعميق مقاربة مناطق الصيد التي تعتمد النظام الإيكولوجي وذلك من خلال الإصلاح مستقبلا لسياسة الصيد المشتركة الأوروبية PCP. من هذا المنظور يتعين اتخاذ التزام سياسي قوي لتحسين راديكالي للحكامة الجهوية للمصايد ولمزيد من التنسيق في حكامة الأنشطة البحرية المرتبطة بها [5].

1. http://www.plosone.org/article/info:doi/10.1371/journal.pone.0003881
2. تنظيم (الاتحاد الأوروبي) عدد 1967/2006
3. تنظيم (الاتحاد الأوروبي) عدد 1626/94
4. COM (2009) 406 النهائي.
5. "يمكن التقدم في تطوير ذلك" حسب المفوضية الأوروبية (COM (2010) 207).

المقترحات

1. يجب على الاتحاد من أجل المتوسط أن يلعب دورا محركا في تنسيق مجهودات مختلف المؤسسات المنخرطة في تدبير مناطق الصيد وتطوير استراتيجية صيد حقيقية مستدامة تضم مجموع المنطقة المتوسطية. الهدف الرئيس لمثل هذه السياسة يجب أن يكون وضع حد للإفراط في الاستغلال والتأكد من تجديد الأنظمة الإيكولوجية البحرية المتوسطية، وذلك بالالتزام ب:

- تجديد كل مخزونات السمك للمتوسط أو على الأقل المردود الأقصى المحتمل (RMS)، في حدود سنة 2015، طبقا لتصريح القمة العالمية للتنمية المستدامة (SMDD) التي نظمت بجوهانسبورغ سنة 2002.
- تحقيق وضعية بيئية جيدة بالنسبة لكل الأنظمة الإيكولوجية المتوسطية من الآن وحتى سنة 2020، كما يوصي بذلك التوجيه الإطار "استراتيجية الوسط البحري". بإمكان الاتحاد من أجل المتوسط على الأصح تقديم الدعم لمركز السياسة البحرية (MPC) للعمل على تبني وإعمال المعايير الأوروبية، مثل تدبير الموارد البحرية باعتماد الأنظمة الإيكولوجية الذي يقترحه التوجيه الإطار.
- إجراء إصلاح راديكالي للجنة العامة للصيد البحري بالمتوسط يشتمل على:
  - تبني مجموع مقاربة الصيد التي تعتمد الأنظمة الإيكولوجية ومبدأ الحيطة.
  - تبني نظام فعال لتدبير المصايد المتوسطية يرتكز على تدبير مجهودات الصيد ينطوي على اللجوء بشكل منظم أكثر إلى تدبير الفضاءات (إغلاق المناطق خلال بعض الفترات، وضع محميات صيد ومناطق منع الصيد ...).
  - وضع نظام متجانس وموحد يسمح بتقديم آراء علمية محينة ومكيفة حسب مجهودات الصيد.
  - تطبيق تدبير يتكيف مع الإجراءات التحديدية والتقنية.
  - تبني مقاربة احتياط بالنسبة للتجييب في الأعماق، تعتمد على تنظيم فضائي وتقييم إجباري للأثر البيئي (EIE).
- جعل اللجنة الدولية للمحافظة على سمك التونة في المحيط الأطلسي تتبنى مخطط إنقاذ سمك التونة الحمراء في المتوسط مع منع الصيد الصناعي ووضع ملاذات.
- في إطار اتفاقية برشلونة دعم وضع شبكة مفصلة من الفضاءات المتوسطية المحمية بشكل خاص (ASPIM) في المناطق المعنية.

2. يتعين على الاتحاد من أجل المتوسط أن يدعم مشاريع خاصة بإعداد صيد مستدام في المصايد الواقعة جنوب البحر المتوسط وأن يشجع خاصة:

- وضع مخططات تدبير على المدى الطويل بالنسبة لكل مناطق الصيد المتوسطية، الخاضعة لمعايير مشتركة.
- دعم تدبير مشترك للمصايد من طرف مختلف الفاعلين المنخرطين في العملية.
- وضع استراتيجيات خاصة بمناطق الصيد المتوسطية المصغرة.

3. في إطار سياسة الصيد المشتركة يتعين على الاتحاد من أجل المتوسط أن يشجع التغييرات الضرورية لمجموع الجهة المتوسطية:

- مخططات التدبير على المدى الطويل: يجب أن تقترح سياسة الصيد المشتركة الجديدة استراتيجيات إجبارية للتدبير على المدى الطويل بالنسبة لمجموع مناطق الصيد بما فيها المناطق المتوسطية.
- الجهوية: يجب إعداد مخططات تدبير على المدى الطويل وإعمالها تتكلف لجنة تدبير مشترك تتكون من مزيج حكيم من مختلف المتدخلين المنخرطين بمراقبتها وتعديلها. وستقوم هيأة على المستوى الجهوي بتنسيق ومراقبة توافق مخططات التدبير على المدى الطويل وستخضعها لمرافقة المفوضية الأوروبية.
- المجالس العلمية والتدبير الدقيق: تحتاج المصايد الأوروبية على وجه الاستعجال لهيأة مديرة جديدة تضع نظاما صحيحا ينبني على مجهودات التدبير. ويتعين على المجالس العلمية أن تنخرط بكيفية منهجية في عملية اتخاذ القرار وذلك بطريقة منتظمة، على شاكلة ما يجري في مناطق الصيد في المحيط الأطلسي.

الباب الخامس: التغيرات المناخية

السياق

تعتبر منطقة المتوسط التي أصبحت تتأثر أكثر فأكثر بالتغيرات المناخية "نقطة ساخنة من نقاط تغير المناخ". ويُتوقع أنه في حدود سنة 2100 ستزيد درجات الحرارة في المنطقة ما بين 3 و4 درجات مئوية، وستقل التساقطات المطرية على العموم وستكون الظواهر الشديدة أكثر تواترا1. وحتى بزيادة درجات الحرارة بدرجتين مئويتين "فقط" (هدف الاتحاد الأوروبي) ستكون آثار التغير المناخي أهم في هذه المنطقة مقارنة مع أي جزء آخر من العالم وذلك بسبب خصائصها الإيكولوجية والسوسيواقتصادية[2].

بسبب التلوث وفقدان المواطن والأوساط الطبيعية يشكل التغير المناخي أكبر ضغط وذلك بجعل المشاكل الكائنة تتفاقم دوما. وسيستشعر بآثار التغير المناخي بشكل خاص في مجال الموارد المائية التي تعتمد عليها الأنظمة الإيكولوجية والأنشطة الاقتصادية وراحة السكان الذين يجدون أنفسهم متأثرين قبلا بشكل خطير في الجزء الكبير لمنطقة الحوض المتوسط[3] (انظر باب الماء).

كما سيتأثر النظام الإيكولوجي المتوسطي الذي يعتبر من أغنى الأنظمة في العالم (10 % من الغطاء النباتي العالمي، منها 60 % من النباتات المستوطنة) بشكل كبير بسبب التغير المناخي، الشيء الذي سيزيد من التدهور البيئي الحالي الناتج عن التنمية غير المستدامة وعن الإفراط في الصيد والزراعة المكثفة والضغط الديمغرافي وتغيرات أنماط الاستهلاك. سيؤدي التغير المناخي إلى تغيرات إيكولوجية في فضاءات التوزيع والتنوع ووفرة الأنواع وحدود الأنظمة الإيكولوجية وفي انقراض الأنواع وهجرتها4.

سيزيد التغير المناخي من مستويات البحر وتعرية السواحل، مهددا بذلك دلتا الأنهار والسهول الساحلية حيث يتركز الجزء الكبير للسكان والأنشطة الاقتصادية. كما سيؤثر بشكل خطير على ظروف العيش، خاصة بالنسبة للفقراء، وبالتالي من شأنه أن يفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي والصراعات محدثا في النهاية "هجرات بيئية" (بعضها في طور الحدوث انطلاقا من الجنوب الصحراوي في اتجاه الاتحاد الأوروبي الغني أو إفريقيا الشمالية).

فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية البشرية سيؤثر التغير المناخي خاصة في الإنتاج الفلاحي للمنطقة المتوسطية حيث يعيش ثلث السكان في المناطق القروية. كما يطرح الأمن المائي والغذائي من الآن فصاعدا مشكلا بالغا (تمثل المنطقة 14 % من الواردات العالمية من الحبوب لكن أقل من 9 % من مجموع سكان العالم). وتشير التوجهات في حدود سنة 2020 تقريبا انخفاضا مهما في إنتاج الحبوب (10 % بالنسبة للمغرب، ومابين 5,7 و14 % بالنسبة للجزائر) وانخفاضا مهما أكثر بالنسبة لإنتاج الخضر (40 % بالنسبة للمغرب وما بين 10 و30 % بالنسبة للجزائر). يفقد كل من المغرب وتونس وليبيا أكثر من 1000 كيلومتر مربع من الأراضي الإنتاجية في السنة بسبب التصحر. في مصر يعاني نصف الأراضي المزروعة المسقية من الملوحة في حين يعتمد البلد كثيرا على السقي ويستورد جزء مهما من تغذيته. فقدت تركيا هي الأخرى 160.000 كيلومتر مربع من المراعي بسبب تعرية الأرض[5].

وضع السياسة

لقد أثار التغير المناخي اهتماما محصورا خلال المراحل الأولى للسياسة الأوروبية للجوار، فنادرا ما كان يرد ذكره في الوثائق السياسية والاستراتيجية الأولى إن لم نقل أنه لم يذكر أبدا (مثال: استراتيجية السياسية الأوروبية للجوار لسنة 2004. ومنذ ذلك

1. تأمل حول التنمية المستدامة للمخطط الأزرق من أجل المتوسط، المخطط الأزرق، يوليوز 2008.
2. ريغاتو، بيدرو، التكيف مع التغير المناخي _ الغابات المتوسطية، IUCN، WWF، FAO، 2008. المخطط الأزرق أيضا، 2008.
3. قد يصل عدد سكان المتوسط الذين يفتقرون إلى الماء والذين يعيشون في بلدان تتوفر على أقل من 1000 متر مكعب للفرد في السنة من الموارد المتجددة 250 مليون ساكن سنة 2025، 80 مليون منهم سيكونون ضحايا شروط التقنين ب 500 متر مكعب للفرد في السنة (المخطط الأزرق 2008).
4. ريغاتو، 2008.
5. التغير المناخي والتحديات البيئية والطاقية للمتوسط، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، REX/254، أبريل 2009.

الوقت أصبح التغير المناخي مسألة تطرح في عمليات وكذا وثائق السياسة الوطنية والجهوية (مثلا: تعالج مخططات العمل الخاصة بالسياسة الأوروبية للجوار آثار التغير المناخي في بابي "البيئة" و"الطاقة /النقل"). على الخصوص في مبادرة أفق 2020 وفي منتدى الطاقة الأورومتوسطي أو المبادرات المتوسطية من أجل الماء وفي تحضير الاستراتيجية المائية في المتوسط6. في الاستراتيجية البيئية من أجل المتوسط الخاصة بالمفوضية الأوروبية7، يبرز التغير المناخي كأحد التساؤلات التي تحتاج إلى جواب يتجاوز مدى مبادرة أفق 2020، لكونه جزء لا يتجزأ من "التهديدات البيئية العالمية" كما هو الشأن بالنسبة لضياع التنوع البيولوجي. وحسب أحد البيانات الأخيرة للمفوضية الأوروبية "فالاتحاد الأوروبي مستعد لتعميق الحوار والتعاون بهدف التخفيف من آثار التغير المناخي وتيسير تكييفه" مع البلدان الشريكة للمتوسط[8].

بالرغم من بعض الاستثناءات (مثل مشروع MED-ENEC[9]) تم إنجاز القليل بشكل ملموس حتى تم اقتراح مخطط شمسي متوسطي، وهو المبادرة الرمزية للاتحاد من أجل المتوسط (انظر باب الطاقة) التي قدمت كجواب إيجابي على التحديات الطاقية والمناخية. حيث يهدف المخطط الشمسي المتوسطي إلى تشجيع الفعالية الطاقية والطاقات المتجددة وتقليص انبعاثات الغاز الدفيء. وتركز مبادرة رمزية أخرى للاتحاد من أجل المتوسط على "الحماية المدنية للسكان" التي تستجيب بشكل مباشر للتغيرات المناخية. لهذا ففي سياق الاتحاد من أجل المتوسط يراد من الردود الرئيسة على التغير المناخي التخفيف (الفعالية الطاقية ومصادر الطاقة المتجددة كما تعرض في باب "الطاقة") وظواهر قصوى. نحتاج الآن إلى مبادرات أخرى لتعزيز التكيف مع التغير المناخي.

مؤخرا في 22 أكتوبر استقبلت الحكومة اليونانية حدث إطلاق "المبادرة المتوسطية حول التغير المناخي" في أثينا. حيث وقعت على التصريح المشترك لإطلاق هذه المبادرة الرسمية البلدان الشريكين في رئاسة الاتحاد من أجل المتوسط. وتهدف المبادرة إلى "العمل على تحديد استراتيجية التكيف مع التغير المناخي وتنمية اقتصادية ذات كثافة كربونية ضعيفة" على المستويين الوطني والجهوي. ويشار مباشرة للتكيف مع التغير المناخي كهدف. غير أنه يجب تحديد أعمال ملموسة وتفعيلها؛ حيث أنه من المؤكد أن يساعد الإدماج المحتمل لهذه المبادرة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط كثيرا[10].

المقترحات

1. بينما يجب الإبقاء على إجراءات تخفيف وتقليص انبعاثات الغاز الدفيء من أجل إبطاء نتائج التغير المناخي مستقبلا يجب ضبط استراتيجية تكيف بالنسبة للمتوسط تخصص للتخفيف من الضغوط غير المناخية والرفع من القدرات المؤسساتية والتقليل من قابلية الإصابة والزيادة من مقاومة الضغط لدى الأنظمة الإيكولوجية والمجتمع. يجب مصاحبة هذه الاستراتيجية بإجراءات المحافظة على الأنظمة الإيكولوجية المتوسطية وتعزيزها وكذا الثروات والخدمات التي تنتجها.

2. خلق شراكات على المستوى الجهوي عن طريق:

- تحسين التقارب مع المقاربات والسياسات الرئيسة للاتحاد الأوروبي المدرجة فيها، خاصة التوجيه الإطار حول الماء (مقاربة مندمجة في تدبير الأحواض الصابة وتدبير الطلب على الماء) ورزمة الطاقة والمناخ (أسواق الغاز الكربوني المنزلي والروابط مع سوق الاتحاد الأوروبي). كما تعتبر ملائمة البطاقة البيضاء للتكييف وارتباطا بالماء، التوجيه حول الفيضانات والاستراتيجية حول ندرة الماء والجفاف. ويمكن لمجموعها أن يشكل نموذجا للمقاربات المتعلقة بمعالجة التغير المناخي في مجموع المنطقة المتوسطية.

6. الوثيقة التحضيرية حول "إدماج بعد التغير المناخي في تدبير الموارد المائية بالنسبة للمتوسط" الصادرة في شهر يوليوز 2008.
7. COM (2006) 475 النهائي – 5 شتنبر 2006.
8. COM (2010) 207
9. مشروع MED-ENEC: الفعالية الطاقية المتوسطية في المباني.
10. http://www.medclimatechangeinitiative.org.

- الزيادة في دعم وتعزيز الكفاءات ونقل التكنولوجيات وتشارك المعارف بين كل أنواع المؤسسات (المؤسسات الجامعية ومؤسسات البحث والمؤسسات التقنية) بما في ذلك الوكالات المائية الأرصادية والقطاع الخاص والسلطات المحلية والمجتمع المدني والحكومة.
- إشراك البلدان المتوسطية الشريكة تماشيا مع بيان المفوضية[11]، من أجل تحضير مبادرات أوروبية حول التغير المناخي مثل الآلية المقترحة " Clearing house" بخصوص التكيف الذي يتعين وضعه حوالي سنة 2011، وبرامج البحث أو نظام الاستعلامات المتبادلة حول البيئة الخاص بالوكالة الأوروبية للبيئة (AEE).

3. التغير المناخي مسألة مستعرضة من الضروري الإجابة عنها في كل المبادرات والسياسات القطاعية عن طريق:

- إجراءات وقائية وتكيفية مع آثار التغير المناخي يجب إدراجها في كل المبادرات الرمزية للاتحاد من أجل المتوسط ومجالات التعاون الأخرى (مثل الماء والوقاية المدنية والطاقة والتجارة والفلاحة والنقل، إلخ).
- آليات يتعين وضعها للتأكد من أن التمويلات العمومية وإعانة الدولة لا تخالف الحاجيات من حيث التكييف المناخي (البنيات التحتية المتعلقة بالحماية من الفيضانات أو ارتفاع مستوى البحر؛ تكنولوجيات التبريد أو التزويد بالماء).

4. التصدي للآثار السياسية والاجتماعية الرئيسة الناتجة عن التغير المناخي:

- تحسين الوقاية من الصراعات وقدرات تدبير أزمات البلدان المتوسطية الشريكة لمواجهة آثار التغير المناخي على الأمن.
- تعزيز الحوار والتعاون بين البلدان حول مشاكل الهجرة والإجراءات الواجب اتخاذها للتصدي لمسألة "اللاجئين البيئيين" في منطقة المتوسط، خاصة عن طريق تشجيع حكامة جيدة داخل البلدان وكذا على مستوى التعاون الجهوي.

5. تعزيز مشاركة العموم وإدراكه للتغير المناخي:

- تعزيز التحسيس بالتغيرات المناخية في كل مكان في المنطقة، مثلا عن طريق تطوير الأدوات البيداغوجية والحملات الإخبارية .
- تشجيع ممارسات استهلاكية مستدامة أكثر لدى السكان بفضل حملات مستهدفة .
- تشجيع مشاركة العموم خاصة بفضل التزام فعال ودون تأخير لأصحاب المصلحة في إعداد سياسات تتعلق بالتغير المناخي مثل استراتيجية التكيف.

6. من حيث التمويل يجب إعطاء الأولوية "لإجراءات دون ندم"، أي إجراءات يتبين على أنها مواتية بصرف النظر عن تحقق الآثار المرتقبة للتغير المناخي أو الأشكال التي تأخذها، مثلا الإبقاء الوظيفي للدورة الكبرى للماء أو مدى تخزين الماء من طرف الأنظمة الإيكولوجية النهرية والمائية.

11. COM (2006) 724 النهائي.

الباب السادس: الغابات وأحراج أخرى

السياق

إن الغابات والأحراج والتشكيلات النباتية الأخرى (المروج والأدغال والبراحات) تساهم بنفس الكيفية التي يساهم بها الإرث الثقافي في العديد من المنتوجات والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي توفرها المشاهد الطبيعية المتوسطية. زيادة على ذلك تعتبر المشاهد الطبيعية المتوسطية من بين المشاهد الأكثر جاذبية في العالم من حيث جودة الحياة والسياحة والاستجمام. كما أن الغابة والأحراج الأخرى توفر قاعدة إيكولوجية للإنتاج ووسائل العيش بالنسبة للاقتصادات القروية المتوسطية (الحراجة الزراعية والرعوية)، سواء بالنسبة للشمال الغني أو بالنسبة للمناطق القروية في الجنوب، الأكثر فقرا (المحروقات والعلف والخشب ومنتوجات غابوية أخرى، الفلين والمنتوجات الغذائية). في حالة تدبيرها تدبيرا جيدا تكون الغابة مصدرا مهما للشغل وللنمو الاقتصادي.

تلعب الغابات والأحراج دورا أساسيا ليس فقط بالنسبة للنظام الإيكولوجي بل أيضا بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع، خاصة الدورة المائية واستقرار التربة وتنوع النباتات والحيوانات والهجرة المناخية المحلية وتخزين ثاني أكسيد الكربون. حيث تأوي هذه المناطق أغلبية التنوع البيولوجي المتوسطي (تقريبا 25000 نوع من النباتات، منها 50 % مستوطنة) وتلعب أيضا دورا في مقاومة هذه الأنظمة الإيكولوجية للتغير المناخي والتكيف معه.

غير أن غياب تنظيم استغلال الأراضي ونمو التعمير والسياحة أثرا على الفضاءات الغابوية والأحراج وتسببا في تفاوتات كبيرة بين شمال المتوسط وجنوبه وغرب البلقان. تمتد الغابات في الجزء الشمالي للمتوسط (حتى وإن لم تسترجع وظائفها الإيكولوجية كليا) بسبب التخلي عن الممارسات الزراعية والرعي، بينما في الجزء الجنوبي فهي تتعرض أكثر فأكثر للتلف والإفراط في الاستغلال وتفقد شيئا فشيئا قدرتها على التجدد نتيجة لتزايد كثافة وفقر الساكنة القروية. وغرب البلقان يبقى الاستغلال الغابوي غير القانوني تهديدا كبيرا.

كما أن الغابات مهددة بالجفاف والحرائق والتعرية والتصحر وظهور أنواع مضرة وأمراض. ذلك أن حرائق الغابات أصبحت مصدر قلق بالغ بالنسبة لحوض المتوسط. فالتغيرات المناخية واستغلال الأراضي، إضافة إلى غياب تدبير الغابات وامتداد النباتات الظاهرة سيكون لهما على الأرجح أثر في تزايد المناطق المعرضة للحريق، مما يؤثر على الغابات والتنوع البيولوجي والثروات وحياة الناس.

وضع السياسة

لقد عبرت بلدان المتوسط بكيفية منتظمة عن التزامها اتجاه حماية الغابات والتنوع البيولوجي الغابوي واستغلالها من خلال إجراءات جهوية ودولية، خاصة خلال اتفاقية الأمم المتحدة حول محاربة التصحر (CNUCD) ومن خلال اتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي (CNUDB). غير أن هذه البلدان لم تنقل بعد التزامها إلى تعاونها مع الاتحاد الأوروبي.

وإلى يومه فمن بين الأعمال الجهوية في المنطقة الأورومتوسطية لم تتقدم الأعمال المنجزة لفائدة الغابة، كما أن المشاكل المرتبط بالغابة لم تلق إلا القليل من الاهتمام إن لم نقل لم تلق أي اهتمام في مخططات العمل الوطنية للسياسة الأوروبية للجوار وفي الإجراءات المالية للآلية الأوروبية للجوار والشراكة.

إن الاتحاد من أجل المتوسط الذي كان دائما يلتزم ليس فقط من أجل تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية مستدامة للمناطق القروية، ولكن بالخصوص من أجل الأمن الغذائي، يعتبر فرصة جيدة لإدماج الغابات والمناطق الطبيعية المُحَرَّجة الأخرى في النقاش الأساسي حول التعاون الجهوي.

وقد كان من المفروض التطرق لقضية الغابات خلال المؤتمر الوزاري حول التنمية القروية والأمن الغذائي المنعقد يومي 15 و16 يونيو بالقاهرة، غير أنها أبعدت من طاولة النقاش. مع ذلك يبقى مستوى الاهتمام الموجه للغابات المتوسطية غير أكيد.

لقد أخذت سيلفا ميديترانيا، وهي مؤسسة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (FAO) تقوم بالتنسيق بين المؤسسات المتوسطية والفاعلين المنخرطين في تدبير الغابات والمحافظة عليها1، مبادرة الرقي بمسألة الغابات وإدراجها ضمن أعمال الاتحاد من أجل المتوسط. فتم بذلك تبني اقتراح مشترك حول "مساهمة الغابات والأراضي المُحَرَّجة الأخرى في الأمن الغذائي في المتوسط" خلال ورشة عمل بأنطاليا (مابين 13 و16 أبريل 2010). وكان من المفترض عرضها على الوزراء المشاركين في مؤتمر القاهرة خلال شهر يونيو. وكالعديد من أصحاب المصلحة الآخرين فالصندوق العالمي للبيئة (WWF) يدعم توصيات واستنتاجات أنطاليا. يشار أدناه إلى هذه الأخيرة جزئيا.

المقترحات

1. التصدي للأسباب العميقة لتدهور وتناقص الغابات، خاصة عن طريق تشجيع مخططات مساعدة الفقراء التي تتطلب استثمارا أكبر على المستوى الحكومي. يجب إدماج الغابات والأنظمة الإيكولوجية البرية في نظام تهيئة وتدبير مستدام للفضاء.

2. تخصيص باب كامل في مخطط العمل المقبل للاتحاد من أجل المتوسط للتنوع البيولوجي والخدمات التي تعتمد النظام الإيكولوجي، ستكون فيه الغابات والأحراج والتكوينات النباتية الطبيعية وشبه طبيعية الأخرى موضوع اهتمام خاص كدعامة للمشاهد الطبيعية المتوسطية وللاقتصاد الذي يعتمد عليها. سيكون هدف هذا الباب العمل على الحفاظ على تنوع الموارد الجينية الغابوية وعلى حماية الأنواع النادرة أو المهددة والرفع من تنوع المشاهد الطبيعية.

3. إصلاح الغابات وحكامة الموارد الغابوية لضمان توزيع أشمل للمنح والأرباح عن طريق تدبير غابوي يحافظ على وظائفية وإنتاجية الغابات.

4. وضع تصديق على التدبير الغابوي. بإمكانه المساعدة على تحسين التدبير عبر مشاريع قد ترتكز على تطوير معايير وطنية وجهوية للتصديق الغابوي.

5. تقييم مجموع الثروات والخدمات الإيكولوجية التي تقدمها الغابات المتوسطية وقيمتها الاقتصادية الحقيقية (مؤهلات رئيسة للرأسمال الطبيعي)، كما تقترح الدراسة حول اقتصاد الأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (EBB)[2].

6. تحضير استراتيجية مدمجة للتدبير المستدام للغابات والأحراج المتوسطية الأخرى، لضمان تزويد الثروات والخدمات البيئية الملائمة للأمن الغذائي. تنظيم مؤتمرا متوسطيا على مستوى عالي مع كافة أصحاب المصلحة وثيقي الصلة بالموضوع من أجل إعداد رؤية مشتركة بخصوص هذه الاستراتيجية المدمجة الجهوية، وذلك سنة 2012.

7. إعمال المخطط الاستراتيجي للبحث حول الغابات المتوسطية 2010-2020 (MFRA) عن طريق إعداد عمل من نوع ERA-NET، أي شبكة وطنية من برامج البحث داخل الفضاء الأوروبي للبحث (EER). تقدير الآثار المحتملة للتغير المناخي الشديد على الأنظمة الإيكولوجية للمناطق المُحرَّجة.

8. تعميق تجارب التعاون المتوفرة والاعتماد عليها للوقاية من حرائق الغابة. يمكن توسيع مثل هذا التعاون لكي يشمل شبكة برامج الاتحاد من أجل المتوسط والذهاب حتى إلى خلق أسطول مشترك للتدخلات المتحركة، خاصة بالنسبة للمجال الجوي (طائرات الإطفاء والمروحيات). كما يمكن تفعليه من خلال مساطر قابلة للتبادل تُقرر بشكل مشترك، أو حتى إشراك منشآت التكوين على إطفاء الحرائق وخصوصا التدبير والوقاية[3] من حرائق الغابات. غير أنه ينبغي إعطاء الأولوية لتشجيع الأعمال الوقائية على المدى الطويل. حيث يبقى التعاون الفعال بين مختلف المؤسسات المعنية بحرائق الغابات على المستويين الجهوي والوطني أساسيا.

9. إن الوقاية من الحرائق يجب أن تكون جزء لا يتجزأ من التدبير المستدام للغابات وأن تكون مترابطة مع كل الأعمال الملائمة المنجزة وأن تكون مدمجة في استراتيجيات التكيف.

1. انظر http://www.fao.org/forestry/silvamed/en/
2. http://www.teebweb.org/Home/tabid/924/language/en-US/Default.aspx
3. هناك وثيقة موضوعية في طور التحضير للمؤتمر الوزاري حول التنمية القروية والأمن الغذائي، يومي 15 و16 يونيو في القاهرة.

10. تشجيع الاستثمار في الغابات والأحراج المتوسطية الأخرى، خاصة بالنسبة للمشاريع التالية:

- مخطط على نطاق واسع من أجل إحياء الأحراج في إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط، الهدف منه: أ) الحفاظ والإبقاء على خدمات الأنظمة الإيكولوجية الأساسية (الماء والاستقرار الهيدرولوجي واستقرار التربة وسلامة المشاهد الطبيعية والمحافظة على التنوع البيولوجي، وتخزين ثاني أكسيد الكربون، وضبط المناخ محليا والتكيف مع التغير المناخي)؛ ب) دعم فرص التنمية الاقتصادية للجماعات القروية والفقيرة (الخشب والمنتوجات الغابوية الأخرى، المنتوجات الفلاحية ذات الجودة، الأداء من أجل الخدمات البيئية والسياحية القروية والطبيعة)؛ ج) تحضير إعمال البرنامج التعاوني للأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD)4 وصناديق الاستثمار في الأنشطة المناخية.

- التوسع المهم لشبكات الفضاءات المحمية (تطبيق الاتفاقات الدولية، الاتفاقية حول التنوع البيولوجي (CDB) وبرنامج العمل حول الفضاءات المحمية (PTAP)، ناتورا 2000 بالنسبة لبلدان شرق الأدرياتيك) يجب أن يكون إجراءا جوهريا في التنظيم والتدبير الترابي، بحيث يضمن خلق الفضاءات المحمية وتدبيرها بالاتفاق مع الجماعات المحلية لكي تعود عليها بالنفع.

إن تعزيز قدرات مسيري الغابات وأخصائيي زراعة الأحراج ووكالات التنمية القروية ومستعملي الموارد (من بينهم المالكين والجماعات المحلية) سيضعون مقاربة ثقافية وتقنية جديدة لتدبير الغابات وأحراج أخرى، بناء على معرفة لعمل النظام الإيكولوجي، الغاية منها دعم تشكيلة كبيرة من المنتوجات والخدمات البيئية. وسيشرك هذا خاصة الأعوان الغابويون الذين يتعين عليهم لعب دور منشطين يتصورون رؤية مشتركة عن ترابهم والمشاريع الترابية المشتركة. ويُتوخى من المشاريع النموذجية ووضع شبكات يكون الهدف منها تشارك المعارف في مجموع المنطقة أن تكون المناهج الأكثر فعالية.

الباب السابع: السياحة

السياق

تحوي المنطقة المتوسطية لوحدها ثلث النشاط السياحي العالمي ويمثل القطاع أكثر من 10 % من المنتوجات والخدمات التي تصدرها بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. إذا احتسبنا السياح والسكان المقيمين في آن واحد يصل متوسط الكثافة السكانية السنوية 2300 شخص في الكيلومتر على طول 51471 كلم من السواحل المتوسطية.

وتبين توقعات المنظمة العالمية للسياحة على أنه من الآن وحتى سنة 2020 سيتجمع 400 مليون سائح كل سنة في أكثر من نصف المناطق الساحلية للحوض المتوسطي، مقارنة مع 218 مليون سائح حاليا و58 مليون سنة 1970.

في سنة 1995 كان المخطط الأزرق يقدر بأنه كل يوم يستهلك سائح متوسط 300 لتر من الماء الصالح للشرب وينتج كيلو واحد من النفايات الصلبة و180 لترا من المياه العادمة.

كما تلعب السياحة دورا رئيسا في الاقتصاد ويمثل 11 % من الناتج الداخلي الخام الأوروبي، بما في ذلك 24 مليون منصب شغل ومليونا مقاولة أوروبية تعتمد مباشرة على هذا النشاط.

غير أن عائدات السياحة لا توزع بكيفية عادلة بين بلدان الحوض المتوسط: تنتج بلدان أوروبا الغربية (إيطاليا وفرنسا وإسبانيا) أكثر من 60 % من العائدات المتوسطية. مع ذلك تبقى السياحة مهمة للتنمية الاقتصادية وتلعب دورا رئيسيا في التخفيف من فقر بلدان جنوب الحوض المتوسط. فهي تخلق مناصب شغل ذات تأهيل متواضع في الفنادق ومراكز الاصطياف والمواقع الثقافية وتشجع خلق مناصب الشغل لدى مقاولات الخدمات. تمثل السياحة في إفريقيا الشمالية مثلا 20 % تقريبا من الصادرات، وتستقطب أكثر من 13 % من الاستثمارات وتشغل تقريبا أربعة ملايين شخص. ويمثل تحويل الأموال من طرف المهاجرين والسياح الدوليين مصدرا هاما للعملات الأجنبية بالنسبة لعدة بلدان. في سنة 2005 كانت تصل عائدات السياحة الدولية 243 مليار أورو.

من وجهة النظر الإيكولوجية، فالنتائج السلبية الرئيسة للسياحة في حوض المتوسط هي:

- استغلال غير معقول للموارد الطبيعية وإزعاج الأنواع في أوقات حرجة من دورتها البيولوجية.
- تقسيم وإتلاف المواطن نتيجة تنمية البنيات التحتية للنقل ومحطات الاستجمام بما أن هذه البنيات التحتية تؤدي إلى خلق فضاءات عمرانية جديدة على طول السواحل، جالبة بذلك الزوار الأجانب والسكان المحليين.
- تكاثر الأنواع الغازية.
- تراجع عمل وخدمات النظام الإيكولوجي بسبب التغير في استغلال الأراضي وتخصيصها.

حتى وإن اعتبرت السياحة كوسيلة للحد من الفقر فإن السياحة المستدامة أو المسؤولة لا تمثل سوى 2 إلى 5 % من عرض القطاع. لذلك فمن اللازم اتخاذ إجراءات من أجل التخفيف من أثر السياحة الجماعية، ضمانا لتوزيع أكثر عدلا للأرباح لفائدة الأشخاص الأكثر فقرا وتخفيض الأثر السلبي للسياحة على البيئة والأوساط الطبيعية.

وضع السياسة

لقد كان تشجيع السياحة المستدامة أحد أهداف الاستراتيجية المتوسطية من أجل التنمية المستدامة (SMDD)، التي تم تبنيها في شهر يونيو 2005 في سياق مخطط العمل من أجل المتوسط. حيث طرحت هذه الاستراتيجية المتوسطية خاصة ضرورة "التأثير على السياحة الداخلية والدولية وتشجيع تنمية سياحة قروية وثقافية ومسؤولة".

خلال المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي الأول حول السياحة (فاس المغرب، ما بين 2 و3 أبريل 2008) اتفق الوزراء على التوجه نحو إعداد وتفعيل أنشطة تعاونية، خاصة في مجال التربية والتكوين والإرث الثقافي وتعزيز قدرات إنعاش الاستثمارات والإحصائيات المبنية على برامج سارية تصبوا إلى تنمية السياحة المستدامة.

2في هذا السياق أكد الوزراء على الأهمية القصوى لتنمية فرص الاستثمار وإنعاش المقاولات المختلطة في قطاع السياحة.

كما طالبوا الآلية الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة (FEMIP) بتعبئة كافة وسائلها المالية لتشجيع تنمية السياحة والعلاقات مع بلدان أوروبية شريكة ونصحوا بشدة رسميي السياحة باللقاء من أجل وضع مخطط عمل يعرض خلال المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي حول السياحة لسنة 2012.

وشددوا أيضا على الحاجة لدراسة أثر التغير المناخي على القطاع في المنطقة الأورومتوسطية وطرحوا قضية أن الضغط البيئي قد تكون له آثار خطيرة على المنطقة الساحلية لحوض البحر الأبيض المتوسط.

وقد تم الاعتراف بأن السياحة كأحد مجالات التعاون داخل الاتحاد من أجل المتوسط (تصريح مارسيليا في شهر نونبر 2008). غير أنه من المؤسف أن يفشل مؤتمر وزراء السياحة في 19 مايو لنفس الأسباب المتعلقة بالاستراتيجية المائية في المتوسط.

المقترحات

لعبت البلدان الأوروبية دورا رئيسا في تنمية صناعة السياحة الجماعية في المتوسط. حتى وإن كانت الآثار السلبية للسياحة الجماعية على المشاهد الطبيعة والسواحل معروفة جدا منذ 50 سنة فما زالت تجلب مستثمرين في بلدان الشمال والجنوب على حد سواء. ولأسباب اقتصادية حصرت بلدان الجنوب والشرق سياحتها في طلب "الشمس والبحر" للبلدان الأوروبية. وحسب توصيات الاستراتيجية المتوسطية من أجل التنمية المستدامة (SMDD) يتعين على الاتحاد من أجل المتوسط توقع أعمال ملموسة للحد من الآثار السلبية للسياحة الجماعية ومنح الامتياز للوجهات التي تمارس السياحة المستدامة.

1. خلق مرصد متوسطي مستقل للسياحة المستدامة مهمته تقييم استدامية الوجهات السياحية والمجهودات المبذولة للحد من آثار السياحة الجماعية، ليس فقط بالنسبة للسواحل الجنوبية والشرقية ولكن أيضا بالنسبة للبلدان الأوروبية. سيساعد هذا المرصد على وضع توجيهات بالنسبة للسلطات المحلية والوطنية، أو المستثمرين أو المهنيين، وكذا على تطبيقها تطبيقا ملموسا على المستويين المحلي والوطني. كما سيضع أدوات تقدير للكلفات الحقيقية للاستثمارات السياحية عن طريق تقييم الخسائر الاجتماعية وخسائر الأنظمة الإيكولوجية.
2. تشجيع وضع أنظمة تدبير بيئية للمحطات السياحية من شأنها مراقبة الآثار البيئية واستهلاك الماء والطاقة والفوائد السيوسيواقتصادية الحقيقية على المدى الطويل.
3. تسهيل الوعي لدى المستهلكين بالآثار السلبية للسياحة وذلك بواسطة حملات تحسيسية دولية تشرك المجتمع المدني وقطاع السياحة وشركات الخطوط الجوية.
4. مجهود تشاور بين البلدان المتوسطية لوضع "سياسة ضريبة" حقيقية من شأنها أن تشجع ممارسة سياحة مستدامة. ويجب أن تعكس هذه الضرائب استغلال الأراضي والسواحل والطاقة والموارد وكذلك أثرها الاجتماعي على المدى الطويل، الذي قد يتضح بأنه أقل إيجابية من الأثر الفوري لخلق مناصب الشغل. يمكن للسياسة الضريبة هته أن تشرك كل سلسلة القطاع السياحي، من وكالات الأسفار إلى المقاولين المحليين، مرورا بأبراج المراقبة.
5. يتعين بسط استراتيجية متوسطية للسياحة المستدامة من أجل تنمية السياحة المستدامة بوضوح (الشيء الذي يستثني بنيات السياحة الجماعية) وتوطيد السياحة الساحلية. بالموازاة مع ذلك يجب السير قدما بالسياحة الثقافية والحضرية من أجل تنويع العروض النموذجية والمحصورة المتوفرة مسبقا. كما أنه يتعين على السلفات الامتيازية والآليات المالية للسياحية أن تبلغ هذا الهدف خاصة في سياق سياسات تنمية حضرية مدمجة والمحافظة على الإرث الطبيعي والثقافي في حوض البحر الأبيض المتوسط وتجديده.
6. تعتبر مراقبة وتدبير أفضل للأنشطة السياحية في المناطق الطبيعية أمرا ضروريا بما أن المشاهد والأوساط الطبيعية تعتبر المؤهلات الأساسية لهذه الصناعة. يجب على الأنشطة السياحية الصغرى أن تأخذ بعين الاعتبار مدى احتمال هذه المناطق. ويجب استعمال جزء من العائدات السياحية لتمويل مخططات تدبير المناطق المحمية.

الباب الثامن: النقل

السياق

تعرف حركة الملاحة العالمية نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة. فمن سنة 1980 إلى سنة 2006، تضاعف حجم السلع المنقولة بحرا. كما أنه بسبب الحصة المتزايدة لآسيا في المبادلات العالمية وبسبب نقل مواقع الإنتاج في اتجاه آسيا، صراحة خلال 30 سنة الأخيرة تضاعفت حركة ملاحة الحاويات ست مرات من سنة 1985 إلى سنة 2006 (من 200 مليون إلى 1200 مليون طن)، كما تضاعفت سعة حاملات الحاويات من الجيل الجديد عشرين مرة مقارنة مع البواخر الأولى. هذا بينما يعتبر البحر الأبيض المتوسط المنطقة التي تعرف أكبر نسبة إبحار في العالم: حسب المركز الجهوي المتوسطي للتدخل العاجل لمكافحة حوادث تلوث البحر (REMPEC) ف 30% من حركة الملاحة الدولية للبضائع تعبر المتوسط.

منذ سنة 1996 تضاعف تفريغ السلع في منطقة الحوض المتوسطي الغربية بثلاث مرات تقريبا.

حتى وإن كان 7% من الملاحة بدون توقف فإن المتوسط هو منطقة عبور أكثر منه منطقة تبادل بين الضفتين الشمالية والجنوبية. وداخل الاتحاد الأوروبي لا تتجاوز موانئ الواجهة المتوسطية 25% من حركة ملاحة الحاويات الأوروبية.

ينتج عن المنافسة المتفاقمة للموانئ وتطور "feedering"[1] بنيات لا تمت دائما بصلة مع حركة الملاحة. حيث أن مختلف الموانئ تعتبر بعضها البعض كمنافسين على استقبال حركة ملاحة السلع والاستثمارات الصناعية واللوجيستية.

تلعب الموانئ البحرية أكثر من بنيات نقل تحتية أخرى دورا بنيويا في التهيئة الوظيفية للمنطقة الخلفية (منطقة نفوذ الميناء)، التي قد تغطي عدة آلاف من الكيلومترات المربعة،

وعلى استهلاك فضاءات في أوساط ساحلية معروفة بهشاشتها وتتحكم إلى حد كبير في تنمية بنيات نقل تحتية ضخمة.

فضلا عن ذلك، لم تحد تنمية حركة الملاحة البحرية مع ذلك نمو حركة الملاحة الجوية والسير البري. فحسب التوقعات يرتقب أن تتضاعف حركة الملاحة والسير هته خمس مرات بالنسبة للمتوسط وحده خلال الفترة الممتدة ما بين 1985 و22025. غير أن اللجوء إلى تبادل الأنماط مازال ضعيفا. حيث أن الجزء الكبير لحركة السير البري طرقية، سواء في شمال أو في جنوب المتوسط. زد على أن شبكة الطرق السيارة مشبعة في الشمال ويعتبر قطاع النقل أول مصدر لانبعاثات الغازات الدفيئة. أما حركة السير السككية فتعرف نموا بطيئا إن لم نقل لا تعرف أي نمو في محيط حوض البحر المتوسط.

وضع السياسة

من بين الأهداف الرئيسة لعملية برشلونة وضع شبكة نقل أورومتوسطية متعددة الوسائط من الآن وحتى سنة 2010. غير أن هذا الهدف لم يتحقق بعد حسب التفسير أدناه. مع ذلك تظل تكاملية وسائل النقل من بين أولويات السياسة الأوروبية للجوار. حيث كونت المفوضية مجموعة رفيعة المستوى تهدف إلى تحديد أفضل الوسائل لربط الاتحاد الأوروبي بجيرانه. وبالتالي حدد تقرير المجموعة رفيعة المستوى خمس محاور أساسية للنقل (وكذا لائحة بالمشاريع المرتبطة به) تضمن في نفس الوقت بنيات تحتية بحرية (طرق البحر السيارة) وبرية في المتوسط. هذا التقرير الذي خضع للمشاورة العمومية عبرت خلالها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة ومن بينها الصندوق العالمي للطبيعة (WWF) عن قلقها إزاء الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة لهذه المشاريع[3]. فتبنت البلدان الأورومتوسطية في شهر مايو 2007 مخطط عمل جهوي للنقل والتقت عدة مرات سنة 2007 وفي بداية 2008

1. نقل السلع من الباخرة الأم إلى بواخر ذات سعة أقل.
2. المؤتمر الأوروبي لوزراء النقل، وزراء النقل، معاهد الإحصاء الوطنية، مستقبلية المخطط الأزرق.
3. تجب الإشارة إلى أن التوجيهات التي اقترحتها المفوضية الأوروبية بخصوص كيفية تتبع المشاورة تشير إلى الأبعاد المستدامة والاجتماعية COM (2007) 032 نهائي بتاريخ 2007/01/31 .

للتحقق من المحاور المقترحة وتحيين لائحة المشاريع[4]. وتم أيضا تطوير شبكة نقل عابرة للمتوسط (TMT-N[5]) وتخضع روابطها مع شبكة النقل العابرة لأوروبا (TEN-T[6]) حاليا للمفاوضات.

لقد طرح الاتحاد من أجل المتوسط مسألة النقل وخاصة الطرق السيارة البحرية وتم تحديدها كإحدى المبادرات الرائدة التي تم تبنيها خلال قمة باريس من أجل المتوسط في شهر يوليوز 2008. تضم لائحة المشاريع المحينة الموضوعة خلال الاجتماع الوزاري حول مشاريع التنمية المستدامة المنعقد بتاريخ 25 يونيو 2009 بباريس مثلا:

- خلق خطوط السكة الحديدية أو عصرنتها/كهربتها (المغرب وسوريا وتونس) ؛
- عصرنة وتوسيع الموانئ في جنوب وشرق المتوسط، أساسا من أجل استقبال حركة ملاحة الحاويات (بور سعيد ومصر والأنفدة وتونس ومرسين وتركيا).

غير أنه بالرغم من العدد المتزايد للمشاريع لم يتم بعد تحضير تصميم مديري للنقل في المتوسط من شأنه أن يضفي الطابع الرسمي على الأشغال الجارية في ممرات النقل العابرة للمتوسط.

المقترحات

1. قد تؤثر البنيات التحتية للنقل بشكل سلبي ومتنوع على البيئة (التلوث وتدمير الأوساط الساحلية وتجزئة الفضاءات) وتبقى الصراعات الاعتيادية مع المهن الأخرى (خاصة الصيد والفلاحة) عديدة. لدى يجب أن تأخذ استراتيجية النقل في المتوسط بعين الاعتبار تموضع أنشطة وأحواض العمل المتوفرة وكذا وسائل تعزيز دوائر الخدمات اللوجيستية القصيرة.

2. يجب إعداد معايير تمويل مشاريع بنيات النقل التحتية بهدف الترويج للمشاريع القادرة على منع الآثار السلبية على البيئة بشكل أفضل:

- مشاريع مندمجة بحر-سكة حديدية-طريق: يجب ربط البنيات التحتية للموانئ بالمناطق الخلفية بواسطة شبكة من السكك الحديدية العصرية والمكهربة وترقب شروط تبادل الأنماط (البحر-السكة الحديدية). عند الإمكان تعميق والترويج للجوء إلى الملاحة النهرية-البحرية و/أو النهرية الساحلية.

تطوير شبكة نقل بحري عن طريق الإبحار على طول السواحل المتوسطية للتخفيف من حجم النقل عبر الطرقات. يجب على الإبحار على طول السواحل المتوسطية أن يضع في الحسبان الأوساط البحرية أو الساحلية ذات القيمة الطبيعية العالية والتي يتردد عليها خاصة الوحيش البحري، وذلك بواسطة قواعد ملاحة (التخفيف من السرعة، المناطق التي تحضر فيها الملاحة ...). ومع أن النقل البحري يستهلك طاقة حسب الوحدات المنقولة أقل من النقل عبر الطرقات فإن شبكة الإبحار على طول الساحل لا يجب أن تعوق سياسة خلق فضاءات محمية بحرية أو برية وتعزيزها.

- تطرح البواخر سنويا في البحر المتوسط حتى 400 000 طن من المحروقات وذلك بكيفية غير عرضية (تقدير الصندوق العالمي للطبيعة WWF حسب كثافة وحدة حركة الملاحة – 2008). وبالرغم من أن التلوث المرتبط بطرح البواخر للمحروقات قد لا يمثل سوى 12 % من تلوث البحر فإن هذا النوع من التلوث يحتاج لمعالجة خاصة. فبإمكان الاتحاد من أجل المتوسط أن يعبئ سلطات البلدان المطلة على المتوسط لتحسين ظروف استقبال البواخر عند الرصيف. كما يتعين على الاتحاد من أجل المتوسط خصوصا أن يشجع تطوير منشآت لاستجماع مياه الرص لتجنب استخراج الغاز العشوائي في بحر المتوسط. ويجب أيضا دعم هذه المقاربة بشدة وصرامة أكبر في مراقبة هذه البواخر، وتعاون أفضل داخل شبكة الوكلاء المتوسطيين وتعزيز لوسائل المراقبة التي تقوم بها الدول المجاورة. ذلك أن سياسة المراقبة المنتظمة من طرف الدول المطلة على المتوسط ممكنة لا سيما وأن مجموع البواخر المبحرة في حوض البحر المتوسط تقريبا تتوقف على الأقل مرة في أحد الموانئ المتوسطية.

3. يجب إخضاع خيارات توسيع البنيات التحتية المرفئية لدراسات دقيقة حول الآثار البيئية، سواء بالنسبة للجزء البحري أو البري، ويجب أن تندرج في مسعى شمولي للتدبير المندمج للمنطقة الساحلية. كما يتعين على هذه البنيات التحتية المرفئية أن تتماشى مع حاجيات المنطقة الخلفية وقدرات النقل البري. إن تنمية خطوط نقل فرعية قد يكون بديلا لاستثمارات مكلفة يكون لها أثر جد مهم على البيئة.

4. COM (2008) 125 نهائي
5. TMT-N: من الإنجليزية شبكة النقل العابرة للمتوسط.
6. TEN-T: من الإنجليزية شبكة النقل العابرة لأوروبا

الخاتمة

سنتين بعد إطلاقه في 2008، يبقى الاتحاد من أجل المتوسط فرصة كبيرة للترويج لتعاون جهوي حقيقي على الأبواب الجنوبية لأوروبا وموازنة العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة في المتوسط. ليس كل شيء مثالي كما يوصف في الأبواب السابقة، لكن الإمكانيات المحتملة مهمة.

إن جعل الاتحاد من أجل المتوسط عملياتيا بالفعل يحتاج إلى توضيح دور الشركاء في الرئاسة وكذا العلاقات مع الرئاسة الجديدة للاتحاد الأوروبي ومصالح الممثل السامي للاتحاد الأوروبي. كما أن الاتفاق للتنسيق الفعلي للعملية، تقوم به كتابة الاتحاد من أجل المتوسط أو المفوضية الأوروبية أو هما معا، وإطار وآليات فعالة لتشجيع مشاركة المجتمع المدني تعتبر شروطا أساسية للنجاح.

غير أن التزام وانخراط 43 دولة عضو في عملية الاتحاد من أجل المتوسط سيكونان خاصة لازمين. إن الحصول على مثل هذا الالتزام يعتبر التحدي الأصعب. من أجل رفعه فإن توجيه الاتحاد من أجل المتوسط والتعاون الجهوي بصراحة أكثر نحو مواضيع مشتركة مثل التنمية المستدامة والبيئة قد يكون حلا.

منذ أمد بعيد خلق أصحاب المصلحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط تعاونا في المجال البيئي منذ التوقيع على اتفاقية برشلونة، خاصة في إطار برنامج العمل على المدى القصير والمتوسط (SMAP) أو مبادرة أفق 2020، التي تعتبر ناجحة لعدة اعتبارات. يتعلق الأمر بسوابق تستحق أن يعيد الاتحاد من أجل المتوسط إعادة تناولها ودعمها.

واليوم يجب تعزيز التعاون الجهوي في المجال البيئي وتنميته لضمان الحفاظ على مؤهلات منطقة حوض المتوسط، بداية بإرثه الطبيعي وبيئته. بعض الإشارات تبقى مشجعة، مثل المخطط الشمسي المتوسطي أو الاستراتيجية المائية المتوسطية، على الرغم من أنه ما زال يتعين اعتمادها رسميا. كما ينبغي إيلاء الاهتمام بالغابات والأراضي المحرجة، والمناطق الساحلية والتنوع البيولوجي بصفة عامة ووسائل تكييف المنطقة مع التغيرات المناخية.

ينبغي إدراج البعد البحري بما في ذلك الفضاءات البحرية المحمية وممارسات الصيد في الاتحاد من أجل المتوسط. فقد حان الوقت أبعد من ذلك لكي نعترف بأن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يستمر من دون أن يكون مستداما ودون الانشغال بالآثار البيئية الناتجة عن قطاعات مثل النقل والسياحة والتجارة العالمية ... وعليه فإن معالجة هذه القضايا تعتبر حاجة ملحة.

الألفاظ الأوائلية

ACCOBAMS : اتفاقية حفظ حوتيات البحر الأسود والبحر المتوسط والمنطقة الأطلسية المتاخمة.
AEE: الوكالة الأوروبية للبيئة.
AEP: مقاربة للصيد باعتماد النظام الإيكولوجي
AMP: الفضاءات البحرية المحمية.
APEM: الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية
ASPIM: الفضاءات المتوسطية المحمية بشكل خاص
CAR/ASP: مركز الأنشطة الجهوية للفضاءات المحمية بشكل خاص.
CDD: الاتفاقية حول التنوع البيولوجي.
CICTA: اللجنة الدولية للمحافظة على سمك التونة في المحيط الأطلسي.
CGPM: اللجنة العامة للصيد في المتوسط.
CNUCD: اتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة التصحر.
CNUDB: اتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي.
EEB: اقتصاد الأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.
EER: الفضاء الأوروبي للبحث.
EES: التقييمات البيئية الاستراتيجية.
EIE: تقييم الأثر البيئي
FAO: منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة.
FEMIP: الآلية الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة.
IAP: آلية المساعدة على سبق الانضمام
IDC: آلية التنمية والتعاون
IEVP: الآلية الأوروبية للجوار والشراكة.
IFI: المؤسسات المالية الدولية
IID: المبادرة الصناعية Desertec.
GEM: النظام الإيكولوجي البحري الكبير
GHN: المجموعة رفيعة المستوى
GIZC: التدبير المندمج للمناطق الساحلية.
GW: جيغاوات
MEDA: الآلية المالية للشراكة الأورومتوسطية
MED-ENEC: المشروع المتوسطي حول الفعالية الطاقية في المباني
MedPAN: شبكة مديري الفضاءات البحرية المحمية في المتوسط.
MFRA: المخطط الاستراتيجي للبحث حول الغابات المتوسطية 2010-2020
MG: ميغاوات
MPC: مركز السياسة البحرية
ONG: منظمة غير حكومية
OSC: منظمات المجتمع المدني
ONU: منظمة الأمم المتحدة
PACM: برنامج العمل الأولوي في مجال البيئة على المدى القصير والمتوسط
PAM: مخطط العمل من أجل المتوسط
PCP: سياسة الصيد المشتركة
PEM: الشراكة الأورومتوسطية
PEV: السياسة الأوروبية للجوار
PIB: الناتج الداخلي الخام
PMP: البلدان المتوسطية الشريكة

PMSE: بلدان جنوب وشرق المتوسط
PNE: برنامج التفاوض حول الانبعاثات
PSM: المخطط الشمسي المتوسطي
PTAP: برنامج العمل على الفضاءات المحمية
REDD: البرنامج التعاوني للأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها
REMPEC: المركز الجهوي المتوسطي للتدخل العاجل لمكافحة حوادث تلوث البحر
RMS: المردود الأقصى المحتمل
SEAE: المصلحة الأوروبية للعمل الخارجي
SMDD: الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة
SMDD: المؤتمر العالمي حول التنمية المستدامة
TACIS: المساعدة التقنية لاتحاد الدول المستقلة – CEI
TAEP: مجموع التزويد بالطاقة الأولية
TEN-T: شبكة النقل العابرة لأوروبا
TEP: طن معادل بترول
TMT-N: شبكة النقل العابرة للمتوسط.
UE: الاتحاد الأوروبي
UNEP: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE بالفرنسية)
UpM: الاتحاد من أجل المتوسط
WWF: الصندوق العالمي للطبيعة
ZEE: المناطق الاقتصادية الحصرية
ZMLE: منطقة التبادل الحر المتوسطية

© 1986 Panda symbol WWF – World Wide Fund For Nature (Formerly World Wildlife Fund) ® "WWF" and "living planet" are Registered

WWF

for a living planet®

للمزيد من المعلومات :

pagrasot@wwfepo.orgباالوما أكّرازو (بروكسيل)،
plombardi@wwfmedpo.orgباولا لومباردي (روما)،
mmahouche@wwf.frمحند محوش (باريس)،
segovia@wwf.esأنريكي سيغوفيا (مدريد)،

يهدف الصندوق العالمي للطبيعة إلى وقف تدهور الطبيعة وبناء مستقبل يستطيع البشر العيش فيه في انسجام مع الطبيعة. ويلتزم الصندوق في كل مكان في العالم بالمحافظة على التنوع البيولوجي والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وكذا التخفيف من التلوث والعادات الاستهلاكية المضرة بالبيئة.

"تمت ترجمة هذا الكتيب من الإنجليزية إلى العربية في إطار مشروع: مشروع رقم 9E0759.05: المبادرات الميدانية والسياسية للمحافظة على النظام الإيكولوجي للمياه العذبة في شمال إفريقيا وغرب البلقان بتمويل من مؤسسة MAVA".